الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع :

2021/.....

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكـــرة بعنـــــوان:

النوافذ الإسلامية كآلية لتبني الصيرفة الإسلامية
- دراسة تحليلية واستشرافية للقطاع المصرفي الجزائري -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص " إدارة مالية "

إعـــــداد الطالـــــب:
- خالـــــد حمـــــزة

تحت إشراف الأستاذ:
- دراعـــو عزالديـــن

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
دراعو عزالدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

المجادلة (11)

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بخالص الشكر والعرفان

إلى الأستاذ الفاضل " دراعو عزالدين" الذي تابع عملنا هذا ولم يبخل علينا

بنصائحه وتوجيهاته القيمة والمفيدة

إلى كل من أمدّ لنا يدّ المساعدة من قريب أومن بعيد .

.

لهم ألف تحية وشكر

الإهـــداء

أهدي عملي وجهدي هذا

إلى أرواح أمي وأبي..... ..... برا ودعاءاً

إلى أبنائي(عبد الرحيم، أمين ، لجين)..... .عطفا وحنانا

إلى زوجتي ..... تقديرا واحتراما

إلى أشقائي و شقيقاتي.....سندا وفخرا

إلى كل من علمني حرفا.....وفاء وفضلا

وإلى زملائي .....معزّة ورفعة

✍.....✍... .....*حمزة*

تلخيص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى نجاح تجربة تبني الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك التقليدية الجزائرية عبر نوافذ إسلامية تقدم من خلالها خدمات مصرفية توافق أحكام الشريعة الإسلامية بهدف استقطاب موارد مالية قابعة خارج النظام المصرفي وتحقيق التنمية المنشودة.

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن مراهنة الجزائر على الصيرفة الإسلامية لتمويل مختلف المشاريع التنموية وتعبئة المدخرات في محلها ، سواء عن طريق البنوك الإسلامية أو عن طريق النوافذ الإسلامية المفتوحة لدى البنوك التجارية وهذا ما تؤكده الأنظمة الإصلاحية الصادرة مؤخرا.

الكلمات المفتاحية:

الصيرفة الإسلامية، نوافذ إسلامية، البنوك التقليدية، النظام المصرفي.

Abstract

This study aims to know the extent of the success of the experience of adopting Islamic banking by Algerian traditional banks through Islamic windows through which they provide banking services that comply with the provisions of Islamic Sharia in order to attract financial resources outside the banking system and achieve the desired development.

Through our study, we concluded that Algeria is betting on Islamic banking to finance various development projects and mobilize savings in their place, whether through Islamic banks or through Islamic windows open to commercial banks, and this is confirmed by the recent reform regulations.

key words

Islamic banking, Islamic windows, traditional banks, the banking system.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملـــــــــــة	
شكـــــر وتقديـــــر	**I**
الإهـــــــــــــــــــداء	**II**
تلخـــــــــــــــــــــص	**III**
فهـــــــــــــــرس المحتويـــــات	**IV**
قائمـــــــــــــة الأشكـــــــــــال	**VII**
مقدمـــــــــــــــــــــة	**أ،ب، ج،د**
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية	
تمهيـــــــد	**02**
المبحث الأول: البنوك الإسلامية	**03**
المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية	**03**
المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك الإسلامية	**03**
المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية	**04**
المطلب الرابع: أنواع ومميزات البنوك الإسلامية	**05**
المطلب الخامس:مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية	**09**
المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية	**14**
المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية	**14**
المطلب الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية	**17**
المطلب الثالث: الخدمات النوافذ الإسلامية	**18**
المطلب الرابع: دوافع فتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية	**20**
المطلب الخامس: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية	**20**
خلاصة	**23**
الفصل الثاني: واقع ومستقبل النوافذ الإسلامية داخل القطاع المصرفي الجزائري	
تمهيد	**25**
المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري	**26**
المطلب الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري	**26**
المطلب الثاني: النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض(90-10)	**31**
المطلب الثالث: أهم التعديلات التي جرت على قانون النقد والقرض (90-10)	**36**

المبحث الثاني: الصيرفة والنوافذ الإسلامية في الجزائر	**38**
المطلب الأول: الصيرفة الإسلامية بالجزائر	**38**
المطلب الثاني: الواقع والأفاق المستقبلية لنجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر	**41**
خلاصة	**49**
خاتمة	**51**
قائمة المراجع	**53**

2-قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع البنوك الإسلامية	08
02	مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية	13
03	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري إلى غاية شهر جوان2021	30

مقدمـــــــــــة

مقدمـــــــــــــة:

يعد النظام البنكي شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد وذلك لدوره الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية متعددة لجمهور المتعاملين مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي ينشط فيه.

و البنوك التقليدية جزءا لا يتجزأ من هذا النظام، حيث تقوم بوظائفها التقليدية كالوساطة والخدمات المالية عن طريق جمع الفوائض المالية من أصحاب الفائض (المدخرين) ومنحها لأصحاب العجز (المستثمرين)، إلا أنها تقوم على أساس نظام ربوي جائر مبني على الفائدة أدى بها إلى انتكاسات عظيمة، أخرها الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي كانت جزء من أسبابها.

في خضم هذه الأحداث، شكلت البنوك الإسلامية محط أنظار حيث نجحت هده الأخيرة في الوقوف في وجه الإعصار والنجاة من تلك الأزمة بأخف الأضرار، من هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى وجود بنوك تقليدية تعمل وفق الشريعة الإسلامية والتي تقوم أساسا على عدم التعامل بالفائدة في معاملاتها المصرفية وتحريم الربا.

وبتحقيق البنوك الإسلامية العديد من الإنجازات في المجال البنكي وانتشارها الواسع في البلدان العربية والإسلامية وحتى الغربية منها، جعل البنوك التقليدية تحذو حذوها وأنشأت فروع ونوافذ ضمن هياكلها تقدم منتجات وخدمات مصرفية وفق الشريعة الإسلامية، بغية زيادة حصتها من السوق المصرفية بأقل التكاليف واستقطاب شرائح أخرى وتحقيق أرباح إضافية كخطوة أولى تعد تحولا جزئيا ربما تكلل بالتحول الكلي إلى مصارف إسلامية مستقلة .

إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق، تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تنجح تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية كآلية لتبني الصيرفة الإسلامية في ظل الإصلاحات الأخيرة؟

هذا التساؤل يقودنا بدوره إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الآليات التي يمكن من خلالها للبنوك التجارية تقديم خدمات وفق أحكام الشريعة الإسلامية؟
- إلى أي مدى سوف تساهم النوافذ الإسلامية في التحول إلى الصيرفة الإسلامية؟
- ماهي الآثار المترتبة على فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية على الجهاز المصرفي؟

الفرضيات:

كإجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية السابقة نضع **الفرضيات التالية:**

– تحاول الجزائر خوض تجربة الفروع والنوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية بغية تلبية رغبات الزبائن ولحاجتها الاقتصادية؛

– إن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر خطوة ايجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل؛

– إن فتح نوافذ مالية إسلامية لدى البنوك التجارية سيترتب عنه آثار سلبية وأخرى إيجابية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في:

– في حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة الإسلامية وفق النوافذ الإسلامية كخطوة أولى نحو التحول إلى نظام مصرفي بالكامل؛

– الحلول البديلة التي سوف تقدمها الصيرفة الإسلامية للأزمات المتعددة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري؛

– محاولة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تحول البنوك التجارية إلى العمل الإسلامي عن طريق النوافذ والفروع الإسلامية كونها أكثر انتشار في العالمين العربي والغربي باعتبارها أقل تكلفة وأكثر مرد ودية.

أهداف الدراسة:

– توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابط تأسيسها والتحديات التي تواجهها ومتطلبات نجاحها وكذا طرق التمويل البنكي الإسلامي؛

– إبراز أهمية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كخطوة أولى للتحول للصيرفة الإسلامية ؛

– إبراز والتعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية وأهميتها بالنسبة للنظام المصرفي والاقتصاد ككل.

الصعوبات التي واجهتنا في البحث:

لعل من أكبر الصعوبات التي واجهت في إنجاز هذا البحث:

– جائحة كورونا؛

– قلة المراجع والمصادر الأم في هذا الموضوع مما حتم علينا التعامل مع المقالات والمجلات؛

– التعليم عن بعد.

منهج الدراسة :

من أجل دراسة إشكالية البحث المطروحة تم إتباع:

المنهج الوصفي الذي من خلاله يتم سرد الجوانب النظرية لمختلف متغيرات الدراسة بغية الإلمام بها والمنهج التحليلي بهدف تحليل الأفكار المستنبطة من مختلف المراجع .

الدراسات السابقة:

– دراسة لطف محمد السرحي (2010) بعنوان "**الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضـوابط التأسيس وعوامل النجاح** " بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنيـة الواقـع وأفـاق المستقبل 20–21 مارس 2010، يهدف الباحث في هده الدراسة إلى تعريف الفروع الإسـلامية من حيث نشأتها وتطورها واهم أهدافها ، ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الأساسية اللازمـة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية حيث بين الباحث وجود عـدة ضـوابط أهمهـا :الضوابط الشرعية، الضوابط المالية والضوابط المحاسبية والإدارية وقد توصل الباحث إلـى أن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية ومعوقات ذات صلة بالموارد البشرية ومعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات ،من أجل ذلك أوصى الباحث لضمان نجاح الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضرورة تطبيـق المبـادئ الرئيسية التالية :التخطيط العلمي والالتزام الشرعي والإعداد المناسب للكوادر البشرية بالإضـافة إلى ضرورة تطوير النظم والسياسات الملائمة .

– دراسة جعفر هني محمد(2017) بعنوان "**توافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمـدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**" تهدف هده الدراسة إلى إشراك المصارف التقليدية فـي المعاملات المصرفية الإسلامية كمدخل للتحول الكلي نحو العمل المصرفي الإسلامي وذلك مـن خلال النوافذ التمويل الإسلامي من أجل الوصول إلى تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خـارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته، وقد خلصت الدراسة إلى أن فتح النوافـذ الإسلامية في البنوك التجارية يمكن أن يسهم في زيادة كفاءة النظام المصرفي الجزائري .

– دراسة عدنان محيريق (2017) بعنوان "**التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**" تناول الباحث من خلال هده الدراسة موضوع التحول المصرفي عـن طريـق النوافـذ والفروع الإسلامية ،وانفرد بالحديث عن تجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية ، وقد ذكر الباحث عيوب النظام المصرفي التقليدي وعدم قدرته على إقناع عملاء الصيرفة الإسلامية، ولذلك لجـأت للنوافذ باعتبارها إدارات مستقلة مع وجود هيئات رقابة شرعية حتـى تجيـز منتجاتهـا ،وبـذلك استطاعت كسب ثقته وازداد أعداد هذه النوافذ وقاربت في أعدادها البنـوك الإسـلامية ،ولكنهـا مازالت محل شك ،فالمنتجات محل الخلاف هي من ابتكارها ،مـع ضـعف الرقابـة الشـرعية بالإضافة إلى الشك بعدم الفصل في الأموال ،لذلك يرى الباحث أنه لابد للمؤسسات المالية التقليدية أن تحسن من أوضاعها في التعامل بالصيرفة الإسلامية وأن تعالج أخطاءها.

هيكل الدراسة:

لإنجاز الدراسة ومن أجل معالجة إشكالية البحث تم تقسيم هذا الأخير إلى فصلين، مقدمة وخاتمـة حيث تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية بشقيها البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في الفصل الأول من خلال مبحثين على التوالي، حيث تم تناول فيهما مفاهيم عامـة مـن تعريـف

والنشأة والأهداف والمميزات، مصادر والاستخدامات الأموال التي تخص البنـــوك الإســـلامية وفـــي المبحث الثاني تعرفنا على حقيقة النوافذ الإسلامية من خلال تناول الأهداف والأنشطة والتحديات التي توجه هذه الأخيرة.

أما في الفصل الثاني تم تناول في المبحث الأول النظام المصرفي الجزائري تعريفـــا والخصـــائص والأهمية ليتم التعريج على أهم الإصلاحات التي طرأت على هذا الأخير، في الأخيـــر تـــم التطـــرق للصيرفة الإسلامية في الجزائر وواقع ومستقبل نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر.

الفصـــــــل الأول:

الإطار المفاهيمـــي للصيرفة الإسلامية

تمهيـــــد:

تعد البنوك الركيزة الأساسية لكل نظام مصرفي فهي تضطلع بمهام كبيرة، بغية تحقيق التنميـــة الاقتصـــادية المنشودة، إلا أن هذه البنوك ترتكز على تنظير الفكر الاقتصادي الربوي، مما حتم على القائمين والمنظرين لهذه الأخيرة البحث عن بدائل جديدة تمكنها من تحقيق الكفاءة الإنتاجية والربحية وهو ما تـــم إيجـــاده لـــدى البنـــوك الإسلامية التي تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا أخذا وعطاء وتتعامل بالمشاركة في الـــربح والخسارة، فأصبحت عمادا للصيرفة في العالم أجمع، حيث تم تناول من خلال هذا الفصـــل الإطـــار المفـــاهيمي للصيرفة الإسلامية بشقيها البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في مبحثين على التوالي بغيـــة الإلمـــام بمختلـــف جوانبها كالتالي:

- **المبحث الأول: البنوك الإسلامية**
- **المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية**

المبحث الأول: البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية أحد ى مكونات الجاهز المصرفي التي تقدم خدمات مصـــرفية وفـــق أحكـــام الشريعة الإسلامية بعيدا عن البنوك الأخرى القائمة أساسا على الفائدة الربوية ظهرت إلى الوجود عـــن طريق نشاط مكثف للفكر الإسلامي الخاص بالاقتصاد ، في هذا المبحث سنتعرف علـــى حقيقـــة هـــذه الأخيرة.

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية

أجمع جل المختصين المصرفين والمهتمين بالصيرفة الإسلامية على أن البنك الإسلامي هـــو كـــل كيـــان مصرفي يمارس الوساطة المالية على أسس ومبادئ العقيدة الإسلامية وعلى رئسها تحريم الربا أخـــدا وعطـــاء، ولعل أغلب التعريفات التالية تصب في هذا المنحى إذ تعرف على أنه:

هو كل مؤسسة مالية مصرفية وسيطة، التي تحقق الربح وتلتزم في جميـــع أعمالهـــا وأنشـــطتها بأحكـــام الشريعة ومقاصدها[1].

كما يقصد البنك الإسلامي على أنه مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بمـــا يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مســـاره الصـــحيح لتحقيـــق التنمية[2] .

كما عرفته اتفاقية الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية :بمجموع البنوك والمؤسسات التي ينص قانونها إنشـــائها ونظامها الأساسي بصراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعدم التعامل بالفائدة أخدا وعطاء .[3]

كما قدم احمد النجار تعريف للبنوك الإسلامية بأنها" مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بمـــا يخدم بناء المجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"[4].

المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك الإسلامية

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى سنة 1940 عندما أنشأت ماليزيا صناديق الادخار تعمل بـــدون فائدة ،وفي 1950 بدا التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان لوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكـــام الشـــريعة الإسلامية .

إن المحاولات الجـــادة فـــي العصـــر الحـــديث للـــتخلص مـــن المعـــاملات المصـــرفية الربويـــة إنشـــاء مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية تجسدت عام 1963 عندما أنشأ بنـــك

[1]- أحمد سليمان الخصاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2007، ص61

[2]– شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص11

[3]– عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة االمخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص112

[4] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتورة، الجامعة فرحات عباس، 2010–2011، ص4

الادخار المحلي بمحافظة الدهقلية بمدينة ميت غمر بمصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين[1] .

بعد هذه التجربة الناجحة التي دامت ثلاث سنوات، تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة1971 حيث يعد أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذ وعطاء، وتخصص في جمع وصرف الزكاة ومنح القروض الحسنة وكان شعاره مجتمع الكفاية والعدل، إذ كانت طبيعة معاملات البنك اجتماعية بالدرجة الأولى [2] .

لتتوالى بعد ذلك إنشاء العديد من المصاريف وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ،تطبيقا لتوصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة بالمملكة العربية السعودية عام 1973، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية ،وجاء أول بنك إسلامي متكامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية عام 1975 والمتمثل في بنك دبي الإسلامي [3].

ليتم إنشاء مختلف المصارف الإسلامية تباعا بدءا ببنك فيصل السودان سنة 1977، فبيت التمويل الكويتي و بنك فيصل مصر سنة 1977 بنفس السنة كذلك البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار 1978 فالبنك العربي الإسلامي 1997.

حيث انتشرت المصارف الإسلامية عبر القارات الأربع ،ليصل عددها الى أكثر من 450 بحجم أعمال يصل إلى أكثر من 800 مليار دولار عام 2010 وهذا بخلاف فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية على مستوى العالم [4].

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

في سبيل تحقيق رسالة البنك الإسلامي فإن هناك العديد من الأهداف ا لتي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة وهي:

أولا:الأهداف

البنك الإسلامي منشاة مصرفية تسعى لتحقيق أهداف كغيرها من المنشآت القطاع المالي الأخرى، ويبقى الهدف الشامل لهذا الأخير هو تحقيق المصالح المعتبرة شرعا وهي (إتباع الدين، وحفظ النفس، والعقل والنسل والعرض والمال)، فتقوم البنوك الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين وعلى تحقيق ما دعي إليه الإسلام الحنيف سواء داخل الوطن الإسلامي أو خارجه (عن طريق إنشاء فروع أخرى).

كما يهدف إلى تحقيق الربح الأمثل وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا فالهدف

---

[1] محمود الوادي، حسن سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، الأردن، 2009 ، ص42-43

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية جدة السعودية، 2004، ص67

[3] محمود ابراهيم ابو شادي، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 2000، ص49

[4] حسين سالم العامري، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في وجود التجارب العالمية ، مجموعة دلة البركة، دمشق 2-3 تموز، 2005، ص5

تحقيق التنمية المثلى للربح وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فظلا عن المحافظة على البيئة.[1]

فبالإضافة إلى الأهداف التي تم ذكرها هناك أهداف لا تقل أهمية من سابقتها[2] والمتمثلة في:

- ✓ جذب وتجميع الفوائض، المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد؛
- ✓ توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي؛
- ✓ القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا وتجريمه ومنع الاستغلال.

ثانيا:مميزاتها

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بما يلي:

- عدم تحديد سعر الفائدة مسبقا في عمل البنوك الإسلامية؛
- المساهمة في الإشمارات والمشاركة في الأرباح المشاريع؛
- الحصول على العمولات مقابل الخدمات التي تقدمها (البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا أخد وعطاء)؛
- تقبل ودائع العملاء دون التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت مقابل ذلك؛
- عندما يستثمر البنك وموجوداته من الأموال في أنشطة استثمارية أو تجارية لا يتقاضى أي فائدة وإنما يتم ذلك عن طريق الحصول على الأرباح المحققة ويتحمل الخسائر إن وجدت؛
- لا تمول المشاريع غير النافعة للمجتمع إن كانت أخلاقيا واجتماعيا مثل مشاريع إنتاج الكحول أو التبغ وغيرها.

المطلب الرابع: أنواع وخصائص البنوك الإسلامية

إن امتداد نشاط البنوك الإسلامية وتشعبها وازدياد معاملاتها أدى بالضرورة إلى تخصصها في أنشطة معينة.

أولا :أنواع البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية لها طبيعة خاصة ومميزة، ونظرا لتشعبها وازدياد حجم معاملاتها وامتداد نشاطها وتقديم خدمات للمتعاملين مع البنك أدى إلى إنشاء بنوك إسلامية متخصصة ، إذ يمكن تقسيم البنوك الإسلامية وفق معاير عدة نذكر منها مايلي:

1- **وفقا للنطاق الجغرافي:**

[1] حسين مصطفى، غانم مفهوم المصرف الإسلامي، دار العزيز، مصر، 1985، ص10-12

[2] أحمد عبد العزيز، النجار البنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 34، فيفري 1984، مصر

1-1 **بنوك إسلامية محلية** : وهي تلك البنوك الإسلامية التي يمتد نشاطها داخل حدود الدولة التي تحمل جنسيتها ، بحيث تمارس نشاطها دخل الرقعة الجغرافية للدولة ولا يتعدى لخارجها .

1-2 **بنوك إسلامية دولية:** وهي تلك البنوك الإسلامية التي يمتد نشاطها خارج حدود الدولة ونجد عدة أشكال لنشاطاتها المختلفة من بينها:

- إقامت علاقات مع البنوك التجارية الأخرى ؛
- اقامت مكاتب تمثيل خارجية في دول أخرى ؛
- فتح فروع للبنك بالدول الخارجية ؛
- انشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج؛
- انشاء بنوك خارجية تكون خاصة بالكامل بالبنك الإسلامي؛

2- **<u>وفقا للمجال الوظيفي:</u>**

وفقا لهذا الأساس يمكننا أن نميز ثلاث أنواع من البنوك الإسلامية:

2-1 **بنوك إسلامية صناعية:** تختص هذه البنوك في تمويل المشاريع الصناعية وخاصة إذا امتلك البنك مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بالمشاريع.

2-2 **بنوك إسلامية زراعية** : هذا النوع من البنوك يغلب على توضيفاته النشاط الزراعي حيث تقوم هذه البنوك بتقديم الأموال لاستصلاح الأراضي الزراعية.

2-3 **بنوك إسلامية تجارية:** هذه البنوك تختص في تقديم التمويل للنشاط التجاري فهي تقوم بتمويل رأس المال العامل للتجار وفقا للمبادئ الإسلامية الصحيحة.

3- **<u>وفقا لحجم النشاط:</u>**

ويتعلق هذا المعيار بحجم النشاط وبذلك يمكن تميز ثلاث أنواع منها:

3-1 **بنوك إسلامية صغيرة الحجم:** تكون هذا النوع في المدن الصغيرة ،بحيث تقتصر نشاطها على المستوى المحلي فقط وتتخذ الطابع العائلي ويكون التمويل فيها قصير الأجل .

3-2 **بنوك إسلامية متوسطة الحجم:** تنتشر على مستوى إقليم الدولة لتغطي احتياجات عملائها ويكون حجمها وعدد عملائها نطاقها الجغرافي أكثر من النوع السابق.

3-3 **بنوك إسلامية كبيرة الحجم:** لها نفوذ واسع يمكن أن تؤثر في السوق النقدي والنشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي وحتى الدولي ،وتكون لديها إمكانيات تستطيع من خلالها توجيه السوق النقدي،
كما أنها تمتلك فروعا لها في دول أخرى ويسمى هذا النوع من البنوك ب"بنوك الدرجة الأولى " .

4- **<u>وفقا للإستراتيجية المستخدمة:</u>**

تنقسم البنوك الإسلامية حسب الإستراتيجية إلى:

4-1 **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:** هي بنوك متطورة جدا تستعمل تقنيات حديثة وتسعى للابتكار والتجديد، وبذلك تكون في أبحاث علمية وتكنولوجية على عكس البنوك الأخرى وتكون خدمات هذه البنوك أعلى من خدمات البنوك الأخرى وربحيتها وحجم معاملاتها أكبر من هذه الأخيرة كذلك.

4-2 **بنوك إسلامية تابعة ومقلدة:** ويتضح من اسمها أنها تقوم بتقليد ما توصلت إليه البنوك الرائدة، فإستراتجيتها تقوم على أنه إذا ما نجحت الابتكارات والأساليب التي طبقتها ،ومدى فعالية هذه الأساليب وتجاوب جمهور العملاء منها فإذا كانت ناجحة فإنها تسارع لتقليد هذه البنوك ومحاولة تقديم خدمات مشابهة لها.

4-3 **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:** يقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية التكميش أو ما يطلق عليه البعض إستراتيجية الرشاد المصرفية ،والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي تثبت ربحيتها فعلا وتتسم هده الأخيرة بالحذر الشديد وعدم إقدامها على أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيتها [1].

5- **<u>وفقا للمتعاملين مع البنك:</u>**

تنقسم البنوك الإسلامية وفقا لهذا الأساس إلى نوعين، هناك بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد وبنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية وسنوضحها فيما يلي:[2]

5-1 **بنوك إسلامية عادية:** والتي تتعامل مع الأفراد وتنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد ،سواء كانوا طبيعيين أو معنويين سواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة.

5-2 **بنوك إسلامية غير عادية :** والتي تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية هذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل المشاريع التنموية ،الاقتصادية و الاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته إلى البنوك الإسلامية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي تواجهها أثناء أعمالها.

[1] د محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 1999، ص62

[2] نفس المرجع السابق، ص69

(شكل رقم01: أنواع البنوك الإسلامية)

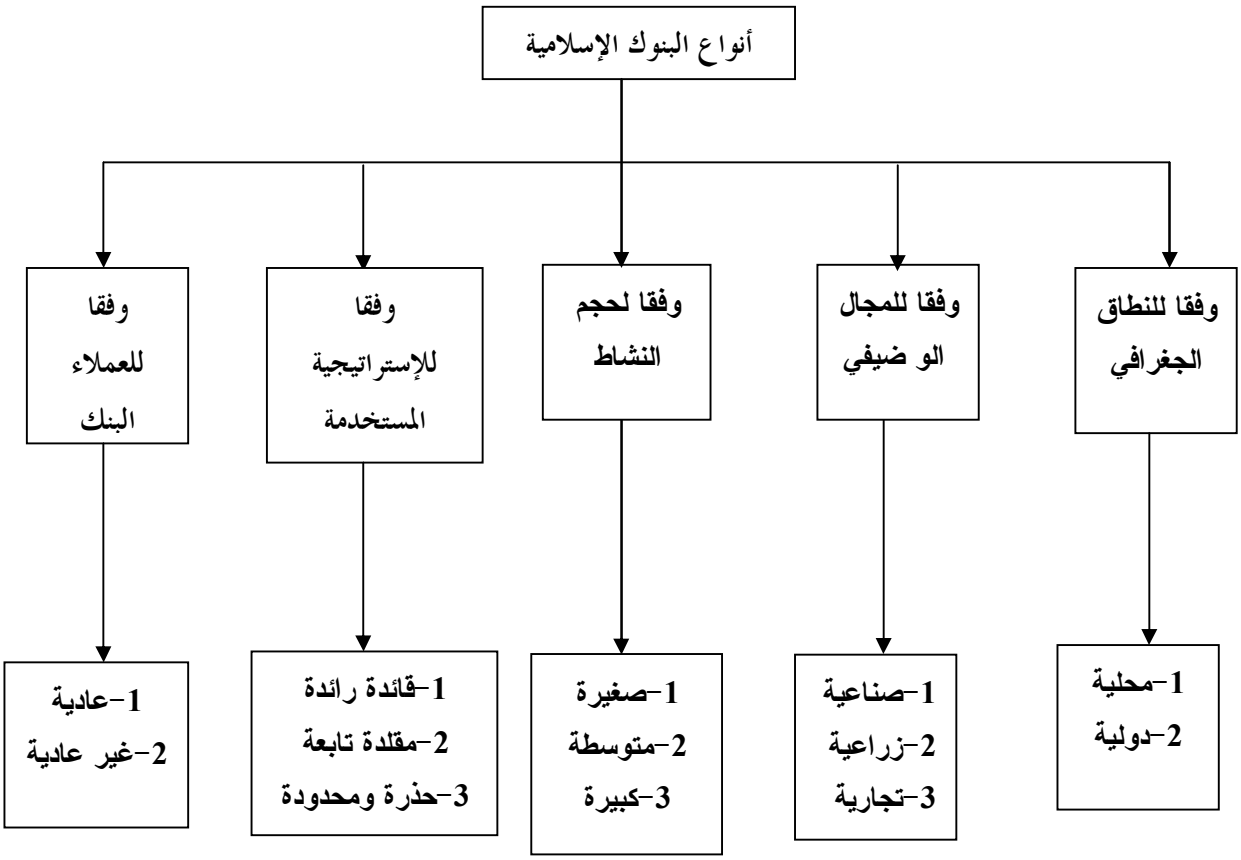

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التي سبق ذكرها

ثانيا:خصائص البنوك الإسلامية

للبنك الإسلامي خصائص تميزه عن باقي البنوك الأخرى نذكر منها:

اولا: استبعاد الفائدة الربوية إن أول ما يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنـــوك الربويـــة اســـتبعاد كافـــة المعاملات غير الشرعية من أعماله، وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل خيط الروح بالنسبة للبنوك الربويـــة وبذلك ينسجم البنك الإسلامي مع البيئة السلمية للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها[1] حيث تلتزم هـــده الأخيـــرة بعدم التعامل بالربا أو الفوائد كما ذكرنا، ووجوب تقيدها في كل معاملاتها بقاعدة الحلال والحرام. [2]

ثانيا: خضوع المعاملات البنكية في البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المالية والإداريـــة والمصرفية، فهذه الرقابة تنفرد بها البنوك الإسلامية ،ولا نجد لها مثيلا في البنـــوك الربويـــة، وهـــي الفـــارق الجوهري بينهما، وبدون هذه الرقابة تصبح البنوك الإسلامية اسما على غير مسمى، بل تعتبر نوعا من الخـــداع

[1] قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقدمة ضـــن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر،2011، ص10

[2] جلال وفاء البدرين محمدين، البنوك الإسلامية دراسة مقارنـــة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة للنش، الإسكندرية، 2008، ص13

الذي لا ينبغي ولا يجوز، وبدون هذا الجهاز تصبح المصارف الإسلامية كبقية المصارف الربوية في العالم وليس لها ما يميزها عن غيرها. [1]

ثالثا:الطابع العقائدي البنوك الإسلامية جزء من الاقتصاد الإسلامي، وباعتبار هذا الأخير جاء منظما لجميع مناحي الحياة الروحية منها والخلقية، الاجتماعية ،السياسية والاقتصادية، فإنها تخضع للمبادئ والقيم الإسلامية التي تقوم على أساس أن المال مال الله وأن الإنسان مستخلف فيه، ويترتب على هذه الخاصية أن تتحرى البنوك الإسلامية التوجيهات الدينية في جميع أعمالها[2].

رابعا: المساهمة في نضج الوعي الفكري في المجتمع الإسلامي : كلما نضج الوعي الإسلامي لدى غالبية الناس كلما ازداد التزامهم بأهداف الاقتصاد الإسلامي، وأدى ذلك إلى نجاح مؤسسات حتى لو لم نجد للشريعة التطبيق الكامل أو الجزئي بعد، ولهذا لابد أن يكون للأفراد يقين بأن نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها وأن الله هو الرزاق والباسط القابض. [3]

خامسا: بنوك متعددة الوظائف فهي تلعب دور البنوك التجارية بنوك الأعمال ،الإستثمار وبنوك التنمية إذ لا ينحصر نشاطها في العمليات المصرفية قصيرة الأجل كالبنوك التجارية ولا على الآجال المتوسطة والطويلة كالبنوك الغير تجارية [4].

سادسا: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية من السمات المرئية للبنوك الإسلامية مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالمادة الأولى من اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية تنص على أن هدف البنك هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب. [5]

سابعا: إحياء فريضة الزكاة الزكاة المفروضة شرعا على كافة معاملات البنك الإسلامي ونتائج أعماله [6] فهو يقوم بتحصيل أموال الزكاة وإنفاقها في مقاصدها الشرعية التي حددها الله تعالى.

المطلب الخامس: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية

تقدم البنوك الإسلامية خدماته المصرفية من خلال استخدام الموارد المالية المجمعة من أصحاب الفوائض المالية وتقديمها لأصحاب العجز وفق فلسفة خاصة تحرم الربا أخذا وعطاء بضوابط وسبل شرعية.

اولا: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

[1] عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس ،فلسطين ،2006، ص17

[2] سليمان ناصر،متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر،مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد07، 2010، ص310

[3] بلعزوز علي، عبود هودة، الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مداخلة في الملتقى الثاني الأزمة الراهنة والبدائل المالية والبنكية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،الجزائر، يومي 06/05 ماي، 2006، ص09

[4] عيشوش عبدو، تسويق الخدمات البنكية من البنوك الإسلامية ،رسالة ماجستير ،تخصص تسويق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2008-2009، ص12-13

[5] فادي محمد الرفاعي، البنوك الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، بيروت،2007، ص9

[6] خبابة عبد الله ، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ،مصر،2009 ، ص149

1- مصادر داخلية:

وتتأتى الأموال من المصادر الداخلية من:

- **رأس المال المدفوع:** وهو عبارة عن الأموال التي يدفعها المساهمين، حيث يتم بواسطة تجهيز البنك حتى يتمكن من القيام بعمله، كما له دور آخر يتمثل في تمويل عملائه في بداية نشأة البنك وهو بمثابة ضمان للمودعين في حالة تعرض المصرف للخسارة. [1]
- **الاحتياطات:** الأموال التي تقتطع بنسبة معينة من الأرباح الصافية للبنك ،حيث تعد مصدرا من مصادر التمويل الذاتي ،وهي الأخرى تعتبر بمثابة ضمان للمودعين، تتسم بالمرونة وقابلية التعديل باعتبار أن البنك يستطيع الإضافة إليها أو الخصم منها وهي على أنواع فمثلا نجد الاحتياطات الاختيارية ،القانونية ، النظامية ..إلخ، وعليه فإن دور الاحتياطات في البنوك يتلخص في دعم مركزها المالي والمحافظة على سلامة رأسمالها وعلى ثبات قيمة ودائعها وموازنة أرباحها[2].
- **الأرباح المحتجزة:** هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية التي تخص المساهمين.[3]
- **المخصصات:** هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، كخطر عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضماناته والتزاماته لدى البنك..إلخ ،حيث تعتبر مخاطر عمليات الاستثمار من المخاطر التي توجه إليه هذه المخصصات[4].

2-مصادر خارجية:

وهي مختلف الودائع التي يستقطبها البنك من مختلف عملائه، والتي تعتبر من أهم مصادر تمويل مختلف نشاطات البنك الإسلامي.

- **الودائع الجارية:** هي عبارة عن ودائع تحت الطلب،يقوم أصحابه بإيداعها في البنك للحفاظ عليه من جهة ،وسهولة استخدامه في العمليات اليومية من جهة أخرى ،حيث تتميز بسهولة سحب جزء منها أو كلها في أي وقت يرغب فيه أصحابها ،وليس لها حد أدنى أو أقصى[5].
- **الودائع الاستثمارية:** هي الأموال التي يعهد بها العميل للمصرف من أجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة تكون في شكل عقد مضاربة، حيث يكون العميل رب المال والمصرف مضاربا وهنا العميل يحصل على رح ويتحمل الخسارة.[6]

---

[1] فادي محمد الرفاعي، الإدارة المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2004، ص100

[2] عيشوش عبدو، مرجع سابق، ص13

[3] محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار للطباعة و للنشر، عمان، 2001، ص119

[4] عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص115

[5] عيشوش عبدو، مرجع سابق، ص27

[6] هاجر زرارقي، إدارة المخاطر دراسة حالة بنك البركة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، ،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص21

- **الودائع الادخارية:** حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين ويحصلون على جزء من الأرباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الأدنى للحساب ويمنح المدخر عادة فيها دفتر تسجل فيه كل عمليات السحب والاداع [1].
- **الصكوك الإسلامية:** عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.[2]

ثانيا: استخدامات أموال البنوك الإسلامية:

تتبع البنوك الإسلامية أساليب عدة في توظيف ومجوداتها المالية حيث نميز صيغتين وهما:

1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:

- **التمويل بالمضاربة :** تقوم البنوك الإسلامية بالتمويل و الاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ، ويسمى البنك رب المال ويسمى المتعهد أو الملتزم مضاربا، الذي يقوم بالعمل في المشروع، ولا يتدخل البنك في تفاصيل العمل، وفي نهاية العمل يقسم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الاتفاق السابق على حصة كل منهما، وفي حالة الخسارة يتحمله البنك لوحده . [3]
- **التمويل بالمشاركة :** هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم ،بحيث يصبح كل واحد منهم متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحق لنصيبه من الربح ، وتقسم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأس المال. [4]

2- صيغ التمويل القائمة على المديونية:

- **التمويل بالمرابحة:** وتتمثل بعملية المرابحة للأمر بشراء والمرابحة بالتوكيل حيث تتسم الأولى بإجراء العملية المصرفية على أساس قيام البنك بشراء سلعة معينة حسب المواصفات التي يطلبه العميل، ومن ثم إعادة بيعها له مرابحة أي بثمنها الأصلي مضاف إليها التكلفة المحتجزة شرعا وهامش ربح معين يتم الاتفاق عليه مسبقا ،بينما تقوم عملية المرابحة بالتوكيل على أساس تحديد المتعامل بهذا النوع لسلعة معينة بحسب المواصفات وسعر معين يقوم من خلالها بتوكيل البنك (مقابل أجر معين) للقيام بعملية شراء هذه السلعة . [5]

---

[1] عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009، ص65

[2] رتيبة بركيبة، تقيم أداء البنوك التقليدية والإسلامية مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2014، ص10

[3] محي الدين يعقوب أبو الهول، تقيم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دار النفائس، الأردن، 2012، ص95

[4] خالد أمين عبد الله، حسن سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2008، ص171

[5] طاهر فاظل البياتي، روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2013 ،ص227

- **التمويل بالتأجير:** تتم هذه العملية بأن تملك البنوك الإسلامية عمارات أو آلات أو تجهيزات وتؤجرها للعملاء مقابل أجر متفق عليه ،وتسمى العملية إجارة ولها شروط تقرر بالاشتراك مع المستأجر[1].
- **التمويل بالسلم:** السلم في تعريف الفقهاء هو بيع اجل بعاجل ،بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقد إلى البائع ،الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في اجل معلوم ،فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة ،والعاجل هو الثمن ،وصيغة التمويل بالسلم يفضل استعمالها في تمويل القطاع الفلاحي. [2]
- **التمويل بالقرض الحسن:** هو منح البنك أموال بدون فائدة للأفراد،الذين هم بحاجة إلى مساعدة ،حيث تمكنهم من إعادة تأهيل أنفسهم ماديا[3].
- **التمويل بالإستصناع:** هو أن يطلب من شخص من أخر صناعة شيئا ما له على أن تكون الموارد من عند الصانع ،وذلك نظير ثمن معين[4].

[1] محي الدين يعقوب أبو الهول، مرجع سابق، ص95

[2] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص310

[3] محي الدين يعقوب أبو الهول، مرجع سابق، ص96

[4] سليمان ناصر، تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية ، نشر جمعية الثراء ،ط1 ،غرداية ،2002 ،ص131

(شكل رقم02: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية)

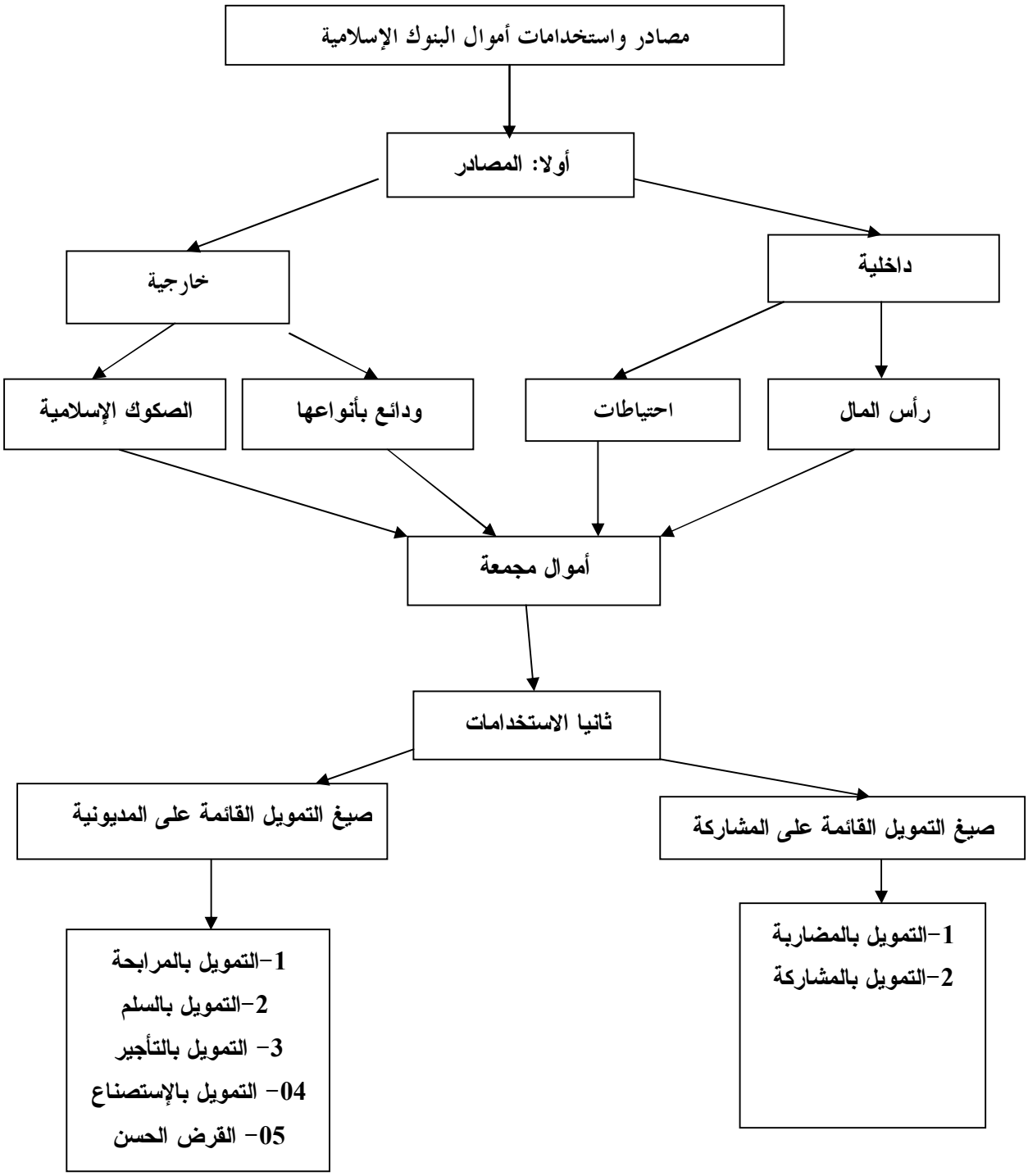

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات التي سبق ذكرها

المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية

سعيا منها للحاق بالركب المتسارع عالميا لنجاح الصيرفة الإسلامية سعت البنوك التقليدية لفتح نوافذ الإسلامية بهدف استقطاب شرائح معينة من الزبائن عبر خدمات ومنتجات مالية خالية من الفوائد الربوية ،حيث سنتناول هذه الأخيرة بالدراسة بغرض الإحاطة بحقيقتها.

المطلب الأول : مفهوم النوافذ الإسلامية

وضعت عدة تعاريف للنوافذ الإسلامية من قبل منظري الصيرفة الإسلامية.

أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية

يقصد بالنوافذ الإسلامية(islamic windows) تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، ويقصد أيضا بالنوافذ الإسلامية قيام المصارف التقليدية بتخصيص جزء أو حيز في مقارها الرئيسية أو في فروعها التقليدية تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها، هدفها تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا تتعامل مع المصارف الإسلامية، وتكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات والخدمات دون غيرها. [1]

النافذة الإسلامية عبارة عن قسم مستقل في المصرف التقليدي، من خلاله يقوم هذا الأخير بتوفير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، ويشرف على هذا القسم هيئة شرعية متخصصة مهمتها التأكد من التزام القسم بأحكام الشريعة الإسلامية، وينبغي أن يتمتع القسم باستقلالية تامة عن باقي أعمال والأنشطة المصرفية التقليدية.[2]

أطلق البعض على ظاهرة النوافذ الإسلامية مسمى النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية. [3]

تعني النوافذ الإسلامية عموما أن تقوم البنوك التجارية (التقليدية) بتخصيص جزء أو مساحة في الفروع التجارية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وكذلك تقديم الخدمات التقليدية، تهدف هذه الطريقة في المقام الأول إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الذين يرغبون في التعامل مع النظام المصرفي الإسلامي حتى لا تتحول صفقة مع البنوك الإسلامية.[4]

من خلا ما سبق يمكن وضع تعريف شامل ومختصر للنوافذ الإسلامية كالتالي:هي أقسام أو شبابك تقيمها البنوك التقليدية داخل هياكلها التنظيمية، بغية تقديم معاملات مصرفية إسلامية قائمة على ضوابط الشرعية منها تحريم

---

[1] فاروق العاتي، دراسة في أسباب تحول المصارف التقليدية نحو النموذج الإسلامي، مجلة اسر الدولية للمالية الإسلامية، المجلد، العدد2، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2012، ص101

[2] جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،المركز الجامعي غيليزان، العدد12 ،2017، ص94

[3] احمد خلف حسن الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية ، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد2 ، ص50

[4] Farooq Salman Alani, Hisham Yaacob, Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East Department of Accounting & Finance, Faculty of Business, Economics & Policy Studies, University of Brunei Darussalam, Brunei Darussalam,2012 , p89

الربا أخذا وعطاء بغية استقطاب أموال واستثمارها في شتى مناحي الحياة المختلفة والتي تعود بالنفع عليها وعلى المجتمع ككل.

ثانيا: خصائص ومميزات النوافذ الإسلامية

تتميزا لنوافذ في البنوك التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي النوافذ التقليدية في تلك البنوك ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:[1]

1-طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعي فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أما النوافذ الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية؛

2-تخضع العديد من النوافذ الإسلامية لمراقب أو هيئة رقابية شرعية وهذا غير وارد بالنسبة للنوافذ التقليدية؛

3-تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار والتمويل في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة بينما يقتصر الأمر في النوافذ التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي القروض الربوية؛

4- حسابات الاستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين النافذة الإسلامية والعميل على أساس عقيدة المضاربة الشرعية أما في النوافذ التقليدية فالعلاقة بين النافذة والعميل هي علاقة دائن ومدين؛

05-عند حاجة النافذة الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله قي ذلك مثل أي مودع آخر.

ثالثا: ضوابط فتح النوافذ الإسلامية

سوف يتم تناول مجموعة من الضوابط التي تحكم النوافذ الإسلامية بغية إنجاحها وهي كالتالي:

1- الضوابط الشرعية:[2]

-وجود توجه صادق لدى البنك التقليدي ممثلا في مجلس ادارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ،ويترجم صدق التوجه في عدم التساهل في الالتزام الشرعي وتجنب ارتكاب مخالفات شرعية لأنها تشوه حقيقة النوافذ الإسلامية ومصداقيتها ،والذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة أن هذه النوافذ الإسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية؛

-تقديم الخدمات المصرفية وممارسة عمليات التمويل و الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية، وكذلك تحريم الربا بجميع أوجهه المعروفة سواء لحساب الغير على أن تذكر تلك الأعمال في عقد التأسيس؛

- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على أسس الشريعة ومبادئها؛

---

[1] ساعي محمد البشير، تقيم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2018، ص20-21

[2] لطفي محمد السرحي ، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية التأسيس وعوامل النجاح ، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع و أفاق المستقبل، الجمهورية اليمنية، 20-21 مارس 2010، ص 10-11

-ضرورة الفصل التام بين أموال النوافذ الإسلامية وأموال البنك التقليدي وفروعه،وان يضع القائمون على البنك في نصب أعينهم إن هذا الفصل هو معيار حيوي لمصداقية العمل في إطار الصيرفة الإسلامية التي تتم من خلال النوافذ الإسلامية للبنك التقليدي ؛

-تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعملهم وخبراتهم في مجال الصيرفة الإسلامية ، ويجب على النوافذ الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية، أو استشارية؛

- يجب على النوافذ الإسلامية تجنب تمويل المشروعات التي لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2- الضوابط المالية والمحاسبية:[1]

-الفصل المحاسبي بين النافذة والمصرف، بإيجاد قسم المحاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل، ومستندات قيد و أوراق مستقلة منها المركز مالي، وحساب مصروفات و إيرادات مستقلة من غير خلط حسابات المصروف التقليدي الأخرى؛

- اعتماد المصرف الإسلامي أو النافذة في مسك وإعداد حساباته واستخراج نتائج أعماله على معايير المحاسبة والمراجعة التي تنتهجها المؤسسات المالية الإسلامية؛

- واجب على المصرف الإسلامي أو النافذة الإسلامية إيجاد أدوات لتحوط المناسبة التي تحول دون تعرضه للمخاطر المختلفة؛

-خضوع المصرف التقليدي الذي يملك نافذة لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية لجميع متطلبات السيولة ،رأس المال، و الاحتياط القانوني ،وجميع النسب القانونية والمعيارية التي تخص التركيزات الائتمانية وغيرها بما فيها أنشطة النافذة الإسلامية؛

-التزام المصرف التقليدي بإعداد بياناته المالية المجمعة وفق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن الأنشطة والخدمات المالية الإسلامية التي يقدمها من خلال النافذة كما ونوعا، وعن مخاطرها وكيفية إدارتها، وتأثيرها في المركز المالي المجمع للمصرف؛

-يتم توظيف الأموال في النافذة الإسلامية بعقود المرابحة أو المشاركة أو المضاربة أو السلم أو الإستصناع أو الإجارة وهذه كلها جائزة شرعا وفقا لقواعدها الشرعية؛

- بغية تعزيز وتكريس عنصر الاستقلال المالي وعدم التبعية المالية للنافذة الإسلامية للمصرف التقليدي يجب على النافذة إعداد مركز مالي مستقل عن المركز المالي للمصرف.

03-الضوابط إدارية :[2]

أن يكون للفرع أو النافذة عقود ونماذج عمل وآليات تنفيذ خاصة بها معتمدة من الهيئة الشرعية، كما أن يكون لها إدارة مستقلة والموظفون يتبعون مباشرة لها حيث تستطيع أن تشرف على تحقيق الاستقلال المالي

[1] لعلا رمضاني، والبرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الأغواط الجزائر ،المجلد01 ،العدد2 ،2017، ص159-160

[2] صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع ،عمان ،2014، ص442

والمحاسبي وتشرف على إدارة الفرع أو النافذة الإسلامية، كما يجوز أن تتبع هذه الإدارة إلى جهات إدارية أخرى أعلى من البنك (طالما أن المعاملات تنفذ داخل الفرع أو النافذة الإسلامية وتلتزم بالضوابط الشرعية وتبتعد عن المحرمات).

المطلب الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية

تتعدد وتتنوع أهداف النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية وتختلف من دولة إلى أخرى ومن مصرف إلى أخر من أهداف دينية و اجتماعية نذكر ما يلي:[1]

- **الهدف الديني:**

بالنظر لكون غالبية المسلمين يعزفون عن التعامل مع المصارف التقليدية وعدم الاستفادة من خدماتها المحرمة في الشريعة الإسلامية ،والرغبة في فتح المجال أما الجمهور في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية ،والتأكيد على تحريم الربا في هذه التعاملات وحثهم على الدفع بمدخراتهم إلى هذه النوافذ الإسلامية بما يصب في تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحرم احتكار الأموال واستثمارها ،لأن غالبيتهم ليس لهم القدرة على استثمار أموالهم بأنفسهم.

-الهدف الاقتصادي:

تشكل هذه النوافذ وسيلة فعالة لاجتذاب، خصوصا إذا عرف معدل الادخار لدى الأفراد ارتفاعا ورغبتهم معدلات الادخار لديها في الاستفادة من هده الأموال واستثمارها بما يخدم مسيرة اقتصاد بلدانهم وعدم فسح المجال لهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة إلى البلدان التي تحضي بفرص الاستثمار، حيث تعمل هده النوافذ على جذب رؤوس الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية.

لأن أي إيداع للأموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف الحكومية التقليدية، ذلك أن الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيسي للبنك التقليدي ومن ثم إلى الخزينة العامة للدولة.

-الهدف الاجتماعي:

إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني ، فبدلا أن تكون هذه الأموال المعطلة والمكتنزة لدى الأفراد سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمار ها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلامية الغراء، مما يسهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها

[1] احمد خلف حسن الدخيل، مرجع سابق، ص55-65

على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن تصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة.

-هدف التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

يركز جانب كبير من الفقهاء ممن يؤيد فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية على ضرورة استفادة هده النوافذ من الخبرات المتراكمة لدى العاملين في المصارف التقليدية، وسهولة سيطرت المصرف أو فرعه على النوافذ المفتوحة فظلا عن سهولة الإجراءات القانونية لفتح النوافذ الإسلامية ،قياسا بإجراءات تأسيس مصرف أو فرع جديد،ناهيك عن إمكانية اعتماد هذه النوافذ سبيلا للتدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي في البلاد إلى النظام الإسلامي الشامل، إذ من الصعوبة بمكان أن تتحول المصارف التقليدية فيها العديد من الصعوبات والمعوقات التي تكتنف عملية التحول المباشر أما إذا أصبح التحول بشكل تدريجي وبطريقة فتح النوافذ الإسلامية أولا ثم صيرورة هذه النوافذ فروعا ومن ثم الانتقال إلى المصارف الإسلامية بشكل كامل فتكون العملية أسهل بكثير.

المطلب الثالث: خدمات النوافذ الإسلامية:

ويمكن تقسيم هذه الخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة في ما يلي: [1]

1- خدمات مصرفية عامة:

وتشمل جميع خدمات المصرفية الخالية من الفوائد الربوية عادة، كفتح الحسابات الجارية وتسديد فواتير المرافق العامة وإصدار الشيكات وأوامر الدفع و الحوالات المحلية والدولية و الإعتمادات المستندية الغير مغطاة وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الإلكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغير ذلك.

2- الاستثمارات والتمويلات :

3- لا تخرج الاستثمارات المالية الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام من صيغ و أساليب الاستثمار والتمويل الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية، كمنطلق لها في هذا المجال ومن تلك الصيغ التي تستخدمها النوافذ الإسلامية في نشاطها الاستثماري والتمويل مايلي: المرابحة لأمر الشراء المضاربة، المشاركة، الاستصناع، الإجارة، السلم والمتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية والاكتتاب في الأسهم وشركات المساهمة وغيرها، وكما هو الحال في المصارف الإسلامية من حيث التركيز على صيغة المرابحة في كثير من أنشطتها التمويلية فإن أسلوب المرابحة يغلب على تمويلات النوافذ الإسلامية وخاصة في مجال التجارة الخارجية وتتمثل هذه الصيغ في:[2]

أ- **صيغة التمويل السلم:**

[1] حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، ط1، القاهرة، 2006 ، ص7

[2] نغم حسن نعمة، رغد محمد نجم ، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوافع والتحديات مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، جامعة بغداد العراق ، مجلد12، عدد2، 2010، ص143-144

هو البيع الفوري الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل ،فالسلم هو تقديم الثمن وتأخير استلام البضاعة المشتراة وتكون الصورة هذه معاكسة تماما لبيع الأجل أي أن المصرف يدفع مقدما ثمن بضاعة يتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يسلم البضاعة للمصرف بعد إنتاجها وعادة ما يستخدم هذه الصيغة في تمويل المشاريع الإنتاجية وكذا تمويل القطاع الفلاحي لمساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل إتمام الإنتاج.

ب- **صيغة التمويل المرابحة:**

المرابحة المصرفية للأمر بالشراء هي أن المشتري يأمر المصارف بشراء سلعة موصوفة له والمصرف يقوم بشرائها على حسابه ولأنه دفع قيمتها فقد امتلكها علما أن المصرف ليس في نيته امتلاكها ولكنه يبيع السلعة المشتراة إلى الشخص الأمر بالشراء لحيازتها والاستفادة منها، واحتفاظ المصرف بالملكية كضمان مقابل التمويل بالأجل أي أن الثمن بقسط .

ج –صيغة التمويل المضاربة:

وهو اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويسمى رب المال ويبذل الأخر جهده ويسمى رب العمل على أن يوزع الربح بينهما بحسب الاتفاق ولما تكون الخسارة فتقع على رب المال وحده ولا يتحمل رب العمل شيئا منها إذ يكفيه ضياع جهده ووقته.

د–صيغة التمويل المشاركة:

عقد بين الطرفين أو أكثر على المشاركة في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة ومعرفة ويكون الربح مشتركا بينهم وأما الخسارة فتكون حسب حصة كل شريك في رأس المال.

د–صيغة التمويل الاستصناع:

عقد بيع عين مما يصنع صنعا يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد بمواد من عنده مقابل ثمن محدد .

ه–صيغة التمويل الإجارة:

وهي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر(البنك)بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من المستأجر (المستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية(مقابل التأجير) مع احتفاظ المؤجر بملكية الأصل في نهاية العقد ،ويمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل والهامش الربح المحدد) أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.

المطلب الرابع: دوافع فتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية

اختلفت وجهات النظر على أسباب ودواعي إنشاء النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية، إلا أنها تصب في اتجاه واحد نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- رغبة المصارف التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال ؛
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف التقليدية؛
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية ؛
- المحافظة على عملاء المصارف التقليدية من النزوح إلى المصارف الإسلامية ؛
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب المصرف عن هذا الميدان الجديد؛
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفروع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل ،هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد؛
- بالإضافة إلى الأسباب السالفة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة ،إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي ،إذ أن بعض المصارف الربوية تحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي؛
- بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف لنوافذ تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك.

المطلب الخامس: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية

هناك العديد من التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية والتي يجب التغلب عليها وتدارك النقائص التي فيها وهذا بغية المحافظة على مصداقيتها واستمرار ربحيتها وكفائتا لما لا تكون نواة لمصرف إسلامي مستقل والتي نوجزها فيما يلي:[2]

أولا:تحديات تتعلق بالسياسات والنظم يوجد العديد من البنوك التقليدية التي ترغب بالعمل المصرفي الإسلامي، والتي لا تعطي أهمية للنظم المحاسبية المستخدمة في النوافذ الإسلامية بحيث لا تتناسب مع مبدأ الشرع الإسلامي ويكون نفس النظام المعمول به في النشاطات التقليدية، وكذلك عدم الاهتمام بالإجراءات والنظم الفنية التي تحتاجها النوافذ الإسلامية لديها.

---

[1] عبد الرحمان راوان، واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة جامعة زيان عاشور، الجلفة ،الجزائر، لعدد 09 ،أفريل 2021، ص 204-205

[2] سهى مفيد أبو حفيظة، د أحمد سفيان تشي عبد الله ، انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين (الفرص والتحديات)، مجلة بيت المشورة العدد(11) ، قطر، ص171-173

ثانيا:تحديات تتعلق بتطوير الأسواق

يوجد العديد من التحديات التي تعيق عمل النوافذ الإسلامية، كونها تابعة لبنك تقليد،فهناك من العملاء من يتحفظ عن التعامل مع بنك يقدم نشاطات مصرفية مزدوجة، وربما كان للمنافسة الشديدة أكبر الأثر على تطوير العمل بها والتي تتعرض لها من البنوك الأجنبية الكبيرة، إذ تعمل البنوك على خدمة جميع الشرائح السوقية على اختلافها دون التركيز على شريحة أو قطاعات معينة، بالإضافة إلى صعوبة تقديم دعاية مباشرة وإعلانات تختص بالحديث عن الإدارة الإسلامية وأنشطتها.

ثالثا:تحديات تتعلق بتوفير المنتجات

كون القطاع المصرفي الإسلامي حديث التجربة إذا ما قورن بالقطاع المصرفي التقليدي، فإنه ما زال يعاني من قصور أو يتخلله نقص في بعض الأمور، ومن أهمها المنتجات المالية الإسلامية فهي محدودة جدا والبدائل الإسلامية غير كافية، فهي بحاجة إلى تجديد وتطوير بشكل يتناسب مع منهج الشرع الإسلامي ،حتى ترقى بالمستوى الذي يجب أن تكون عليه البنوك الإسلامية أو إي بنك يمارس العمل بالنشاط المصرفي الإسلامي.

رابعا:تحديات تتعلق بالعملاء:

عادة ما يواجه أي أمر مستحدث الكثير من الشكوك والمخاوف وخاصة من قبل العملاء، فمنهم من يزال متوجسا من التعامل مع بنوك تعمل بنظام مصرفي مزدوج، مما يؤثر على مصداقية النشاطات الإسلامية التي تعمل بها النوافذ الإسلامية التابعة للبنك التقليدي، فمنهم من يعتقد أن تقديم البنك التقليدي للنشاطات المصرفية الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية تشويه للعمل المصرفي الإسلامي، فهو ليس بدافع ديني بقدر ما يسعى البنك التقليدي للربح بإتباع نظامين مصرفيين مختلفين وربما يكون ذلك عائقا في وجه قيام بنوك إسلامية جديدة، أو أن هذه النوافذ تشكل تهديدا للبنوك الإسلامية بدافع ديني بقدر ما يسعى البنك التقليدي للربح بإتباع نظامين مصرفيين مختلفين وربما يكون ذلك عائقا في وجه قيام بنوك إسلامية جديدة، أو أن هذه النوافذ تشكل تهديدا للبنوك الإسلامية.

خامسا:ضعف و ندرة الموارد البشرية المؤهلة[1]

إن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا والقادم مستقبلا والمصارف الإسلامية ليست استثناء من ذلك، فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل فيها، ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي.

سادسا:اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية[2]

[1] منور إقبال، التحديات التي تواجه العمل المصرفي، ورقة عرضية رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى 1998 ، ص210

[2] منور إقبال، نفس المرجع السابق ، ص211

في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية، من خلال تطوير العديد من منتجات التمويل والاستثمار الإسلاميين، فانه لا تزال تواجه المصارف الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي صعوبة أخرى، لا تقل أهمية ألا وهي مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العملي، فمع تعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ الاستثمار الإسلامية، فإنها لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها، فنجد مصارف مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل ولكن بطرق مختلفة الأمر الذي يؤدي إلى كثير من البلبلة والشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيق ومصداقيته .

خلاصة الفصل الأول

تم تناول في هذا الفصل الصيرفة الإسلامية من جانب الإطار المفاهمي النظري، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى البنوك الإسلامية من حيث المفاهيم، الأهداف، خصائص ومصادر أموال هذه الأخيرة وإستخدماتها، بغية الإلمام بمختلف جوانبها وحقائقها، إذ تعد البنوك الإسلامية ركيزة أساسية في النظام المالي العالمي نظرا لخصوصية معاملتها التي تتخذ الشريعة الإسلامية أسلوبا ومنهاجا .

أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى النوافذ الإسلامية تعريفا وتحديدا لأهدافها، ليتم التعرف في الأخير على الدوافع والتحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية، والتي اتخذتها البنوك التقليدية أسلوبا لإحلال الصيرفة الإسلامية داخل هياكلها التنظيمية بهدف استقطاب أموال شريحة كبيرة من أموال المدخرين وتمويل استثمارات لشرائح أخرى وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية المقنعة لكثير من المتعاملين في شتى بقاع العالم.

الفصل الثاني:

واقع ومستقبل النوافذ الإسلامية داخل القطاع المصرفي الجزائري

تمهيـــــــــــــد:

يعتبر الجهاز المصرفي الدعامة والركيزة الأساسية لاقتصاد أي بلد ،لما يحققه من المساهمة في التنمية في مختلف المجالات عن طريق تمويل برامج اقتصادية متنوعة تدخل في استراتيجيات والسياسات التي تضعها السلطات العامة في هذا البلد ،إذ أن المؤسسات المصرفية تلعب دورا هاما في تعبئة المدخرات عن طريق استقطاب الفوائض المالية من المتعاملين (أصحاب الفوائض المالية) ومنح قروض بهدف الاستثمار لأصحاب العجز (المستثمرين) ،في هذا المبحث سيتم التعرف على النظام المصرفي الجزائري من خلال المفاهيم والنشأة والتطور فألا هداف والهياكل ومن ثم التعريج على الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض (90-10) وأهم التعديلات التي جرت على هذا الأخير الذي واكب التحول الجذري من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حيث شهدت الجزائر مند بداية تسعينات القرن الماضي اهتمام متزايد بالخدمات المالية الإسلامية ككل والصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص إذ بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 السالف الذكر الذي أحدث تحولا جذريا في النظام المصرفي الجزائري عن طريق قواعده التنظيمية الرقابية وأخرى توجيهية متناغمة مع تبني الجزائر لاقتصاد السوق، إذ تم بموجبه فتح القطاع المصرفي على مصرعيه أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بعدما كان محتكر من قبل الدولة ليتم بذالك إنشاء بنوك إسلامية خاصة تقدم خدمتها وفق الشريعة الإسلامية محققة نجاحات باهرة ، ومع مرور الوقت اهتمت البنوك التقليدية بالصيرفة الإسلامية بغية استقطاب والمحافظة على المتعاملين عن طريق نوافذ وفروع إسلامية تقدم منتجات إسلامية متنوعة تفي بغرضهم المطلوب ، حيث سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى الصيرفة الإسلامية بالجزائر في معرجين على واقع وأفاق نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر.كالتالي:

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: الصيرفة والنوافذ الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري

يعد النظام المصرفي الدعامة الأساسية لأي اقتصاد في البلد ،حيث يمد الأنشطة والمشاريع بالأموال اللازمة من جهة وتعبئة المدخرات المالية من جهة أخرى بغية الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به سنتناول مايلي :

المطلب الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري

يعد النظام المصرفي الركيزة الأساسية لأي نظام اقتصادي بغية تحقيق التنمية المنشودة

أولا: تعريف النظام المصرفي

يقصد بالنظام المصرفي هو" ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمار والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ،ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة. [1]

كما يعرف" بأنه مجموع المصارف العامة في البلد ما وهو ينظم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية ،وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة".[2]

يعرفه عبد الإله نعمة جعفر كما يلي" مجموعة من البنوك العامة في بلد على اختلاف أنواعها واختلاف أنشطتها ".[3]

بناءا على ما سبق من التعاريف يمكن إعطاء مفهوم شامل للنظام المصرفي على أنه: مجموعة من البنوك والقوانين والهيئات والسلطات التي تشرف وتسير آليات منح الائتمان وتجميع المدخرات وفق سياسة مدروسة واسترتيجية متبعة بغية الوصول على أهداف معينة.

ثانيا:نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري

عملت الحكومة الجزائرية على سن مجموعة من القوانين لإصلاح المنظومة البنكية بما يتماشى وتوجهات الاقتصاد الوطني فنجد أن الجهاز المصرفي مر بعدة مراحل اتسمت كل مرحلة بخصائص معينة ، غداة الاستقلال ورثت الجزائر عن النظام الاستعماري نظاما بنكيا يتجاوز عشرين بنكا ،ولقد كان من الأهداف الأساسية للجزائر المستقلة في الميدان المالي هو تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك والمستجدات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة،2007، ص19-20

[2] خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود البنوك التجارية البنوك الاسلامية السياسة النقدية الاسواق المالية، الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر،2013، ص165

[3] عبد الإله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين ومكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 18

وتأسيس نظام بنكي وطني ،تسيطر عليه الدولة ويضطلع بتمويل التنمية الوطنية [1]،خلافا للجهاز المصرفي الموروث المتنوع القائم على النظام الليبرالي الذي يخدم بالدرجة الأولى المصالح الفرنسية و هذا ما جعل السلطات العمومية الجزائرية تهتم بإنشاء جهاز مصرفي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية يتكون من:البنك المركزي الجزائري (BCA)، الصندوق الجزائري للتنمية(CAD)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).[2]

ولقد كانت البداية سنة 1966 بتأميم البنوك الأجنبية ليتشكل بذالك جهاز مصرفي جزائري يتكون من بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها إلى الدولة وهي :البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري(CPA) ،البنك الجزائري الخارجي(BEA)[3] واحتفظ هذا الأخير بهيكله كما هو إلى غاية بداية الثمانينات، أين أعيد النظر في تنظيمه ووظائفه تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية المكثفة

وما يعاب على هذه الفترة احتكار الخزينة العمومية للساحة المالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والبنكي ،ففي 1986/08/19 تم اصدارالقانون86-12 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام المصرفي الذي كان يتكون في تلك الفترة من البنك المركزي الجزائري إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة ،وأعطى للبنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض وحتى يصبح هذا القانون أكثر توافقا مع استقلالية المؤسسات العمومية [4]،فقد تم تعديله بقانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 الذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل ،بحيث توجه الاهتمام نحو تحقيق المرودية المالية للمشاريع الاستثمارية عن طريق تمويل مشاريع المؤسسات العمومية الاقتصادية وفقا للإطار الذي يرسمه المخطط الوطني للقرض،إلا أن هذا القانون لم يفي بالغرض المطلوب ولم يحقق الأهداف المنشودة فقد تم إصدار قانون90-10 بتاريخ 1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والقرض استكمالا لاستقلالية البنوك والمؤسسات المالية ،حيث تم إلغاء مبدأ التخصص وأصبح بإمكان البنوك القيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الاقتصادية وبهذا القانون تحصلت على نظام البنوك الشاملة.

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر،2007، ص 178

[2] بورومة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الإندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير تخصص ادارة مالية، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، 2008-2009، ص7

[3] صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسير، جامعة قسنطينة، ص3

[4] مليكة زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة سكيكدة، 2013 ، ص398- 400

ثالثا: أهمية النظام المصرفي تظهر أهمية النظام المصرفي الجزائري باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة وذلك من خلال مايلي:[1]

- ✓ زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين ،و تعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال؛
- ✓ تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتماد المستندي اللازم لعمليات الاستيراد والتصدير؛
- ✓ تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على هذه الهيئات والمجتمع ككل،حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وحل مشكل البطالة؛
- ✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة كما أنها تلعب دورا هاما في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظف الكامل. [2]

إلى جانب ذلك يعمل الجهاز المصرفي على مايلي:[3]

- ✓ تجمع المدخرات المستثمرة عن طريق قبولها لكافة أشكال الودائع ،إذ تقبل ودائع تحت الطلب و ودائع توفير لأجل أما المصارف الإسلامية فتنظم عملية قبول الودائع بالطريقة الشرعية ،حيث تقبل كغيرها الودائع الجارية (تحت الطلب) بينما تنظم عملية قبول ودائع التوفير لأجل على أسس إسلامية خالية من الفوائد المصرفية وتسميها الودائع الاستثمارية وتربط أرباح هذه الودائع بأرباح استثماراتها؛
- ✓ المساعدة في تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس المال اللازم لضمان قيامهم بالتنفيذ؛
- ✓ تسهيل إجراء الحوالات وتسليمها للمواطنين فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.
- ✓ حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود باستخدام الشيكات وبطاقات الصرف الآلي وبطاقات الائتمان وغيره من أدوات الدفع المستحدثة.

[1] الهام طرادي ، مروة مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر اكاديمي، شعبة علوم تجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016، ص02

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك، ،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006،ص11-12

[3] هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص5

رابعا :أهداف النظام المصرفي

يسعى البنك بصفته كوحدة أساسية من مكونات الجهاز المصرفي ككل إلى تحقيق عدد من الأهداف وتتمثل فيما يلي:[1]

- **أهداف مالية:** وتتمثل في مجملها:
  - ❖سعي البنوك إلى تحقيق وتعظيم الربح ؛
  - ❖تعظيم معدل العائد على الاستثمار؛
  - ❖المحافظة على قوام معقول من السيولة ؛
- **أهداف مرتبطة بالخدمات المصرفية(الأهداف الإنتاجية)** وتتمثل في:
  - ❖ تقليل الوقت الضائع وتخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية؛
  - ❖ تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء؛
- أهداف خاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب الأخطار؛
- أهداف خاصة بالنمو والمحافظة على الموارد المالية والبشرية وحمايتها ؛
- أهداف جماعية وبيئية تتمثل في تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي .

خامسا:هياكل النظام المصرفي الجزائري

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من ثلاث قطاعات رئيسية ،على رأس هرمها البنك المركزي الجزائري ،وتتمثل القطاعات المذكورة سابقا في: البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والخاصة بالإضافة إلى مكاتب التمثيل ،حيث تواصل البنوك العمومية هيمنتها على القطاع المصرفي من خلال شبكاتها و وكلاتها الموزعة عبر كافة التراب الوطني رغم تزايد وتسارع وتيرة إنشاء وكالات للبنوك الخاصة في الآونة الأخيرة ،حيث تساهم هذه الأخيرة في ترقية المنافسة سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو على مستوى توزيع القروض وعرض خدماتها البنكية للزبائن، فإلى غاية شهر جوان 2021 فإن الجهاز المصرفي يتكون من29 بنكا ومؤسسة مالية بشقيها العام والخاص.

[1] الهام طرادي، مروة مزهودي، مرجع سابق، ص07

(شكل رقم03: هيكل النظام المصرفي الجزائري إلى غاية جوان من سنة 2021)

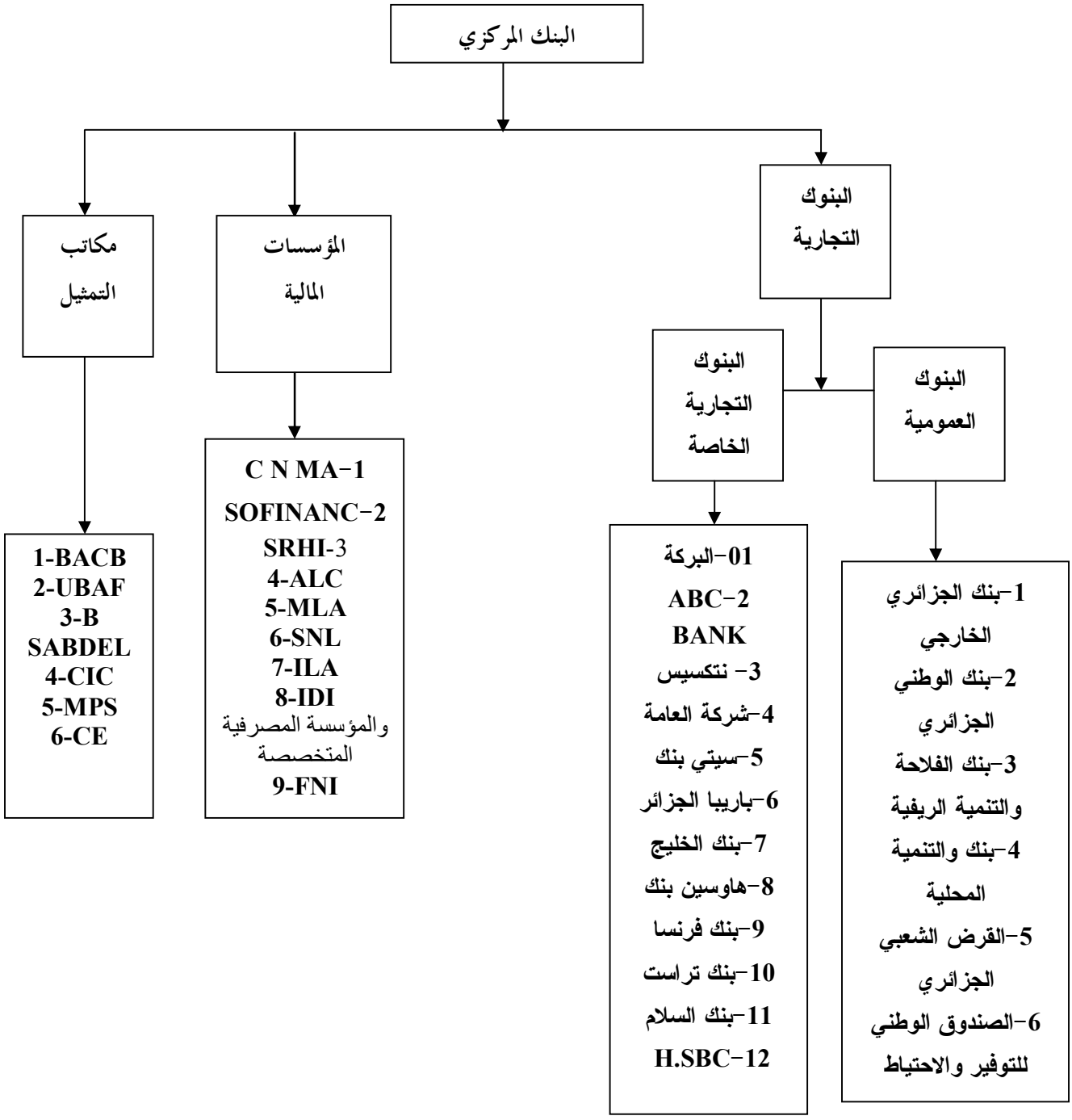

البنوك والمؤسسات المالية،مكاتب التمثيل المعتمدة لدى بنك الجزائرإلى غاية شهر جوان 2021 المصدرwww.Bank-of-algeria.dz

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

المطلب الثاني النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض (90-10):

يعد إصلاح 90-10 بمثابة تحول جذري في النظام المصرفي يفصل بين مرحلتين

أولا:تعريف قانون النقد والقرض(90-10

يعتبر قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ،ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 وقانون المعدل والمتمم 1988 واللذان شكلا معا الأرض التمهيدية لظهور قانون النقد والقرض ،فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه كما أن المبادئ التي يقوم عليها و الميكانيزمات العمل التي تعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها النظام في المستقبل، فقد وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية[1].

ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض(90-10)

حمل قانون النقد والقرض(90-10) في طياته أفكار جديدة تصب في مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي في الاقتصاد ككل والتنمية على وجه الخصوص، وهذا انعكاسا للتوجه الجديد نحو اقتصاد السوق وما ينجر عنه ومن مبادئه مايلي: [2]

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية :

يعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولكن مثل هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها وتبني مثل هذا المبدأ ينتج عنه مجموعة من الأهداف :

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات ؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها؛
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تميزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة.

2- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض :[3]

---

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سابق، ص176

[2] لعرباوي أمين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، علوم الاقتصادية ،تخصص مالية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان،2015-2016، ص43

[3] لونيسي هدى، إشكالية تسير السيولة في البنوك الجزائرية للفترة 1990-2009، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، علوم الاقتصادية ،تخصص نقود وبنوك ،جامعة الجزائر، 2011-2012، ص67

أبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة ،وبالتالي أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية ،ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية :

- استرجاع البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية، خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان؛
- تراجع دور الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد؛
- أصبحت عمليات توزيع القروض لا تخضع إلى القواعد الإدارية وإنما ترتكز على أساس مفهوم الجدوى الاقتصادية؛

3- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة [1]:

اعتمد قانون النقد والقرض على هذا المبدأ بحيث الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي ،لم يعد يتميز بتلك التلقائية ولم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد وقد سمح هذا المبدأ إلى تحقيق الأهداف التالية :

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة ؛
- تقليص دور الخزينة تجاه البنك المركزي ،وتسديد الديون المتراكمة عليه ؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية ؛

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة:

إن التشتت الذي عرفته السلطة النقدية سابقا بين وزارة المالية من جهة ،وبين الخزينة التي كانت تلجأ في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف كأنها هي السلطة النقدية من جهة ثانية،ومن جهة ثالثة البنك المركزي الذي يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لإحتكاره امتياز إصدار النقود،هذا ما جعل قانون النقد والقرض يضع حدا لمثل هذا التشتت الذي عرفته السلطة النقدية ،وهذا بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة من أجل ضمان انسجام السياسة النقدية من جهة ،ومن جهة ثانية لضمان تنفيذ هذه السياسة لتحقيق الأهداف النقدية ،وتتمثل هذه السلطة النقدية في مجلس النقد والقرض.

5- وضع نظام بنكي على مستويين [2]:

كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كمانحة للقروض، حيث أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب

[1] طويل شهرزاد، أثر الجهاز المصرفي الجزائري على كفاءة الأسواق المالية، دراسة حالة بورصة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي، جامعة مستغانم، 2017-2012، ص11

[2] الطاهر لطرش، نفس المرجع، ص199

ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك ،فبإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

ثالثا: أهداف قانون النقد والقرض(90-10)[1]

من أهم الأهداف التي جاء بها هذا القانون مايلي :

-سد الفراغ القانوني، حيث لأول مرة ورد قانون عضوي متماسك ووارد في وثيقة واحدة؛

-إعطاء الاستقلالية للمؤسسات المالية والمصرفية، وتجسيد هذه الاستقلالية على أرض الواقع فهذه المؤسسات تصبح تعمل وفقا لمعاير اقتصاد السوق المتمثلة في الربحية والمرودية المالية والملائمة؛

-إعطاء البنك المركزي مكانته ورد اعتباره؛

-تقنين العلاقة بين الخزينة العامة والبنك المركزي ويتجلى ذلك في جانبين :وضع سقف خاص بمبلغ التسبيقات لا تتجاوز 10%من إيرادات السنة السابقة للخزينة ومن الجانب الثاني خاص بالمدة القصوى بسداد هذه التسبيقات والتي لا تتجاوز 240 يوم ؛

-إنشاء بورصة القيم لتشجيع البحث عن الادخار وتسيير الميزانية؛

-الحث على تجميع المدخرات متبعا سياسة تحرير أسعار الفائدة تدريجيا حتى يتم القضاء على المضاربة التي تتم في السوق الموازية نتيجة اقتناء السلع النادرة من الأسواق الإدارية بأثمان منخفضة وإعادة بيعها بأثمان مرتفعة في السوق الموازية وتحقق أرباح عالية نتيجة فارق الأسعار بين السوقين ،ولهذا فإن قانون النقد والقرض يحدد الإطار العام الذي ينظم التيارات المالية مع المجال الخارجي وتماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق، فقانون النقد والقرض يسمح بإقامة بنوك خاصة وأجنبية حيث لا يسمح لهاته الأخيرة بمزاولة نشاطها إلا بترخيص من البنك المركزي الجزائري ،على أن يكون نشاطها التمويلي موجه نحو:

-توسيع وتطوير الإنتاج؛

-تمويل الصادرات؛

-تمويل السكن.

رابعا: هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض

كما سبق ذكره فإن قانون النقد والقرض 90-10 يعتبر منعرجا حقيقيا في تاريخ المنظومة المصرفية الجزائرية، إذ أنه بموجبه تمت هيكلة النظام المصرفي الجزائري، بداية من تنظيم البنك المركزي وأجهزته المتمثلة أساسا في المحافظ ومجلس النقد والقرض ،البنوك والمؤسسات المالية ووصولا إلى أجهزة الرقابة والمتمثلة في لجنة الرقابة المصرفية، مركزية المخاطر مركزية عوارض الدفع وجهاز مكافحة إصدار الشيكات .

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص176-177

أولا:البنك المركزي:[1]

بموجب قانون النقد والقرض 90-10 فقد تم تعريف بنك الجزائر بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،ويدعى في علاقته مع الغير ببنك الجزائر، وهو خاضع للقوانين التي تحكم التجارة باعتباره تاجرا ماعدا التسجيل في السجل التجاري وتم تحديد مقره في مدينة الجزائر مع إمكانية فتح فروع له في أماكن أخرى، إذا اقتضى الأمر ذلك، يتكفل بالسهر على استقرار الداخلي والخارجي للنقد وتوفير أفضل الشروط لتنظيم سوق الصرف والاقتصاد ككل وقد ضم بنك الجزائر بمقتضى القانون 90-10المتعلق بالنقد والقرض جهازين هامين تمثلا في كل من المحافظ ونوابه ومجلس النقد والقرض.

01-المحافظ ونوابه:

يقوم المحافظ بإدارة ومراقبة البنك المركزي ويعاونه في ذلك ثلاثة نواب، ويعين هذا المحافظ ونوابه بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية ويقوم المحافظ بتمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية للدول الأجنبية والهيئات المالية الدولية ،وينظم مصالح البنك المركزي ويحدد مهامها كما يمكن أن تستشيره الحكومة في المسائل التي تخص النقد والقرض مباشرة أو التي قد تكون لها انعكاسات على الوضع النقدي [2].

02-مجلس النقد والقرض:

بموجب القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، تم تأسيس مجلس النقد والقرض والذي يتصف بتركيبة وامتيازات خاصة وتتمثل خصوصيته في كونه يشغل وظيفتين أساسيتين في البنك المركزي ،حيث تتمثل الأولى في اعتبار مجلس إدارة البنك المركزي وقد تم تحديد المهام التي يقوم بها استنادا لهده الوظيفة في المادتين رقم 42و43 من هذا القانون أما الثانية فتتمثل في وظيفة السلطة النقدية وفي هذا المجال حددت صلاحياته في المادة 43 من القانون المذكور أعلاه والتي تتمثل أساسا في إصدار أنظمة مصرفية.

يتكون مجلس النقد والقرض من المحافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين سامين يعينون بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة .[3]

---

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية، المواد،11،13،15،16،55،من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض العدد 16،الجزائر في 1990/10/14

[2] المواد ،6،7،9،من نفس القانون السابق.

[3] -المادة،32،من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 1990/10/14

ثانيا:البنوك والمؤسسات المالية

01-البنوك التجارية:يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك بأنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك وهي تنحصر في العناصر التالية:

-جمع الودائع من الجمهور؛

-منح القروض ؛

-توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها؛

02-المؤسسات المالية :

عرفها قانون النقد والقرض في المادة 115 بأنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية تتمثل في القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111".

ثالثا:أجهزة الرقابة في النظام المصرفي الجزائري

أنشأ القانون المعلق بالنقد والقرض أجهزة لضمان الرقابة على النظام المصرفي والسهر على التطبيق الأحسن للقوانين والقواعد، خاصة تلك المتعلقة بتلقي الودائع والتي تعود أغلبها إلى الغير تمثلت هذه الأجهزة في كل من :

1- اللجنة المصرفية:

أنشأت طبقا للمادة143 من قانون النقد والقرض كلفت على وجه الخصوص بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة.

2- مركزية المخاطر:

هي هيئة تقوم بجمع المعلومات المتعلقة بالقروض الممنوحة وهذا للتقليل من المخاطر الناجمة عنها، كما تلعب دورا إعلاميا وتوجيهيا للبنك المركزي في تسير السياسة النقدية والسوق النقدي[1].

3- مركزية عوارض الدفع:

قام بنك الجزائر بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرضها على كل الوساطة المالية لانضمام إليها ،إذا أنها تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال. [2]

4- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:[3]

[1]Projet d'étude sur le système bancaire et financier algerien،CNES،P01

[2] الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسير الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة اقتصاديات إفريقيا،الشلف،العدد 04 ،2004، ص174

[3] بورومة هشام، مرجع سبق ذكره ، ص36-37

أتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم وسائل الدفع وهي الشيك ،وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 ،حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين العنيين، ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك المركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين ،كما يجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شيكات للزبون.

المطلب الثالث:أهم التعديلات التي جرت على قانون النقد والقرض 90-10

عرف قانون النقد والقرض عدة نقائص، مما استوجب استحداثه بقوانين معدلة ومتممة وهي على التوالي سنتي2001 و2003. [1]

1-تعديلات سنة 2001:

برغم من اعتبار قانون النقد والقرض 90-10 معلما هاما في الإصلاح المصرفي والمالي ،وفي دعم السوق النقدية إلا أنه وعلى مدى عشر سنوات بدى من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه ،لذا تم سن الأمر01-01 المتم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون 90-10 والمتعلقة عموما بإدارة ومراقبة بنك الجزائر والصادر في 2001/02/27 ومن بين المواد المعدلة والتي مست محافظ بنك الجزائر ونوابه ولقد هدفت تعديلات الأمر01-01 أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين:

الهيئة الأولى:تتمثل في مجلس الإدارة، والمكلف بإدارة وتوجيه بنك الجزائر.

الهيئة الثانية:تتمثل في مجلس النقد والقرض والذي يختلف عن المجلس السابق حيث أصبح مكلف بدور السلطة النقدية.

2-تعديلات سنة 2003:

بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 بالأمر 03-11 الصادر في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض والذي يستجيب لثلاث أهداف وهي:

1- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال :

-الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛

-توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف ؛

[1] زيتوني كمال، مطبوعة النظام المصرفي الجزائري، لطلبة سنة الثالثة ليسانس LMD تخصص اقتصاد نقدي،جامعة المسيلة، 2016-2017، ص8-9

– تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة؛

2– تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي:

وذلك عن طريق :

– إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لدائرة الأرصدة والمديونية الخارجية؛

– إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية وتسير الجزائر ؛

– إتاحة تسير نشيط للمديونية العمومية؛

3– تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور:

من خلال:

–تقوية شروط اعتماد المصارف ومسيريها، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات؛

– زيادة العقوبات والجزاءات لمخالفي القانون المصرفي أثناء القيام بالنشاطات المصرفية ؛

– منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري المصرف؛

– تقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر؛

3–تعديلات سنة 2010:[1]

لقد تم إصدار الأمر رقم 10–04 المؤرخ في 2010/08/26 ليعدل ويتمم الأمر03–11 وتتمثل هذه التعديلات في:

– تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على استقرار النقدي والمالي؛

– إعطاء أهمية كبرى لوسائل الدفع فيما يخص التأكد من سلامتها وكلائمتها؛

– يجب أن تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق أن تمثل في أجهزة الشركة ،دون الحق في التصويت؛

– يجب أن يرخص المحافظ مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية؛

– يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية المخاطر ويجب تزويدها بأسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض الغير مسددة والضمانات المعطاة لكل قرض؛

[1] عبد الرزاق سلام ، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، أطروحة دكتورة علوم، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص نقود ومالية ،قسم علوم التسير، جامعة الجزائر 2011-2012 ، ص123-124

– تلزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع يهدف إلى التأكد على الخصوص من التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، والسير الحسن للمسارات الداخلية وصحة المعلومات المالية التالية، والأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية؛

المبحث الثاني: الصيرفة والنوافذ الإسلامية في الجزائر

إن حاجة الجزائر لدعم التنمية الاقتصادية فيها دفع بالمشرفين على تسير ومراقبة القطاع المصرفي إلى السماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ مالية لاستقطاب الأموال المتداولة خارج الإطار الرسمي ،حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى لمحة عن انطلاق الصيرف والنوافذ الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: الصيرفة الإسلامية بالجزائر

تعتبر الصيرفة الإسلامية من بين أنجع الحلول للأزمات المالية التي عرفها العالم لما يميزها من مرونة ومرددودية.

أولا: لمحة عن انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية

الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي من أن سنت قانون النقد والقرض 90–10 الذي فتح للقطاع الخاص و الأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر ، أين اعتبرت الجزائر من الدول السباقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول الغربية الأخرى ،لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط ،حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين إسلاميين أخرهما حصل على اعتماده سنة 2008، ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري وهو أول بنك برأسمال مختلط (عام وخاص)،تم إنشائه بتاريخ 1991/05/20 برأسمال يقدر بـ:500.000.000 دج وبدأ مزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، بمساهمة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) بنسبة44% ومجموعة البركة المصرفية بنسبة 56% وبذلك أصبح لهذا الأخير الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات وذلك وفقا لمبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال هو مصرف السلام والذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائري، ويقدر رأسماله 72 مليون دينار جزائري أي ما يقارب100 مليون دولار ليتم افتتاحه يوم 2008/10/20 ليصبح أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر في حين لم يقم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تقديمها منذ سنوات عديدة[1]

. ثانيا: مبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية

[1] مصطفى عوادي، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي ، الجزائر، يومي 06–07 ديسمبر 2017، ص10–11

هذا التوجه نحو توطين الصيرفة الإسلامية يرجع في المقام الأول إلى وجود إرادة سياسية تدفع في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها :[1]

1- الإرادة السياسية : توفر قدر من الإرادة السياسية التي دفعت في اتجاه توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية بقوله "إن العمل بالصيرفة الإسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية وتنويع منتجاتها وخدماتها وأكد أن الصيرفة الإسلامية سيتم العمل بها وتعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية ودقيقة في إطار مبادئ الشريعة وذلك لكسب ثقة المواطن .

2- الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي : لعل من أهم أسباب هذا التوجه هو الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي ،فالتمويل الإسلامي تمويل أخلاقي يلعب دورا كبير في تطوير الاقتصاد الحقيقي والوقاية من الأزمات المالية، فهذا التمويل يحظر المتاجرة بالقروض، ويعتمد على مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين المصرف والعميل، وتجريم الربح بدون مخاطرة، وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعله أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمات المالية.

3- وضعية الاقتصاد الجزائري: كما هو معلوم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مرهون بتقلبات أسعار البترول وقد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية حادة منذ سنة 2014 جراء تراجع إيراداتها النفطية،التي تشكل أكثر من 90 % من إجمالي إيراداتها، إن التراجع الحاد في أسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ أدنى مستوياتها منذ عقود في بداية سنة 2020، وتفشي جائحة كورونا بالبلاد وتعطيلها لأغلب مرافق الحياة ،أدى إلى تآكل جزء كبير من احتياطات الجزائر من العملة الصعبة لتصل إلى حدود62 مليار دولار في فيفري 2020، من هذا المنطلق فإن الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية ضمن حملة إصلاحاتها الاقتصادية لدعم اقتصادها وتوفير التمويل اللازم لموازنة الدولة ،والاستفادة مما تقدمه الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية لمختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها.

4- محاولة امتصاص السيولة من السوق الموازية (محاربة الاكتناز المالي):تشير بعض التقديرات ان السيولة المتداولة في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50 مليار دولا، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة حسب تقديرات غير رسمية، وقد حاولت البنوك امتصاص هذه السيولة من قبل لكن كل محاولاتها باءت بالفشل ،فقد سبق للجزائر أن أطلقت في ابريل 2016 عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزانة ،بهدف استقطاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي ،لكن غالبية الجزائريين تجنبوا العملية بسبب

[1] العرابي مصطفى ، طروبيا نذير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح ، مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد6 ،العدد02 ،ديسمبر 2020 ، ص255

الفوائد ،وبلغ حجم الشراء قرابة 5 مليار دولار فقط في حين كانت الحكومة تسعى إلى جمع قرابة 27 مليار دولار على الأقل ان مشروعية صيغ التمويل الإسلامي وتنوعها ومرونتها في توفير التمويل بآجال مختلفة من شأنه تعبئة جزء كبير من المدخرات المحلية والسيولة النقدية المتراكمة خارج القنوات الغير رسمية وتوجيهها نحو أهداف تمويل الاقتصاد وتنويعه.

5- الوازع الديني: إن اعتماد الصيرفة الإسلامية في البنوك يأتي استجابة لرغبات فئة كبيرة من المواطنين الجزائرين الذين يرغبون في توظيف استثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي تعزيز الأدوات المالية بما يلاءم قناعاتهم .

6- صغر حجم السوق المصرفي الإسلامي:هناك سبب أخر لهذا التوجه وهو أن الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا على بنكين فقط(بنك البركة وبنك السلام)، اللذان يتعاملان بالتمويل الإسلامي مع 3% فقط من حجم السوق.

7- الدفع نحو شمولية البنوك الجزائرية وتعظيم أرباحها:إن من بين مبررات الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية العمومية هو السعي نحو زيادة شموليتها من خلال تقديم منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة تنافسيتها وتعظيم أرباحها خاصة إذا علمنا أن معدلات عائد الاستثمار في الصيغ المصرفية الإسلامية مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد في التمويل التقليدي والمعتمد أساسا على الإقراض بالفائدة.

ثالثا: معوقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

- ✓ عدم وجود نظام قانوني يؤطر الخدمات البنكية بما يسمح لها بتسهيل اندماجها في السوق المالية في الجزائر؛
- ✓ غياب إطار قانوني يضبط العلاقة الإشرافية بين البنك المركزي والمختلف البنوك والفروع الإسلامية بما تحمله من خصوصية وهذا ما ينعكس سلبا على نمو تطور منتجاته المصرفية؛
- ✓ إشكالية عدم انتشار البنوك الإسلامية بالحجم الكافي أي الكمي لبلوغ مرحلة التحسين النوعي لتقديم الخدمات مالية مصرفية مبنية وفق أسس علمية؛
- ✓ عدم استقرار المنظومة التشريعية الحاكمة للقطاع المصرفي بسبب حداثة تجربة الانفتاح وما واكبها من هزات داخل هذا الأخير ؛
- ✓ عدم وجود حوافز لجذب البنوك الإسلامية الدولية لدخول السوق المصرفي الجزائري؛
- ✓ نقص في تكوين الرأسمال البشري المدرب على آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي؛
- ✓ عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية من قبل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري يطالب المودعون بمعدلات أرباح لا تقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق.

المطلب الثاني: واقع والأفاق المستقبلية لنجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر

بعد النجاح الباهر الذي حققته الصيرفة الإسلامية في سائر دول العالم كان لزاما على البنوك التقليدية الجزائرية أن تستفيد من هذه التجربة عن طريق فتح نوافذ إسلامية .

أولا:واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر

رخصت السلطات الرقابية المشرفة على القطاع المصرفي في الجزائر لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية إلى جانب خدماتها السابقة ومن أبر هذه البنوك:[1]

1-بنك باريبا الجزائر(BNP Paribas eldjazair)

هذا البنك هو عبارة عن شركة مساهمة مملوكة بالكامل لمجموعة (BNP Paribas) تأسس سنة 2002 برأسمال قدره 10مليار دج، ولديه 70 فرع في جميع أنحاء البلاد، أعلن البنك عن تقديم منتجات إسلامية من خلال الإجارة وحساب "البديل".

2- بنك تراست الجزائر(TRUST Bank algeria)

هو بنك خاص تم تأسيسه سنة 2003 برأسمال قدره 750 مليون دج ثم رفع رأسماله إلى13مليار دج ، أطلق بنك ترست الجزائر نوافذ اسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل صيغة المرابحة وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه،وفي 17 ماي 2018 أطلق صيغة الإجارة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال منتجها الجديد TRUST IJAR".

3- بنك الإسكان للتجارة والتمويل (Housing Bank)

بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر هو شركة مساهمة بين بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني بنسبة(85%) وبين الشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة الجزائر(15%) تم تأسيسه سنة 2003 بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والقرض، تم إنشاء النوافذ الإسلامية في هذا الأخير بناء على قرار أتخذه مجلس إدارة البنك وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء، من بين المنتجات التمويلية التي تقدمها المرابحة، بيع السلم ،و الإستصناع .

4- بنك الخليج الجزائر(AGB)

تم تأسيس بنك الخليج في15 ديسمبر2003، برأسمال قدره 10مليار دج من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق بنك (برقان بنسبة(60%)، بنك الكويت والأردن بنسبة (10%)، بنك تونس الدولي (30%)والعائدة إلى مجموعة شركة مشاريع الكويت (kipco) أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من

[1] منير خطوي، مبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية بين التحديات ومتطلبات النجاح ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد13 ،العدد02 ،2020، ص928

خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه وتتمثل في خدمتين تمويليتين تسمى "بمهنةProline " السلم والمرابحة واللتان تتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2014 سميت بـ Leasing وهي خدمت التمويل التأجيري.[1]

5- بنك العربي التجاري(ABC):

بعد حصوله على ترخيص بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية افتتح بنك ABC أول شباك "البُراق" بوكالته بـ بئر مراد رايس بتاريخ 2021/02/15

" تتميز نافذة الصيرفة الإسلامية "البراق" بإطار تنظيمي مبتكر يضمن استقلالية نشاطها عن النشاط التقليدي لبنكABC. العرض التجاري لنافذة "البُراق" يشمل 14 منتجًا تم تصميمها بعناية ووفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهذا حرصًا على تلبية احتياجات الزبائن سواء المؤسسات، المهنيين أو الأفراد مما يجعل العرض المقدم متكاملا وتنافسيًا[2].

6- البنوك العمومية:

سمحت الحكومة الجزائرية لثلاث بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافذ)إسلامية بدءا من نوفمبر 2017 هي بنك "القرض الشعبي الوطني "وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" وبنك "بنك التنمية المحلية" إلا أنه لم يتم الفتح الفعلي لها نتيجة الغموض القانوني والتنظيمي الذي كان يكتنفها.[3]

ثانيا:أهمية فتح النوافذ الإسلامية في الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الجزائري

يكتسي فتح البنوك التقليدية الجزائرية لنوافذ إسلامية أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد الجزائري ،حيث يجني العديد من الفوائد نذكر منها :

1-امتصاص الأموال المكتنزة خارج القطاع البنكي:

حيث يعاني الاقتصاد الوطني من كتلة نقدية ضخمة خارج الأطر الرسمية لا يستفيد منها لا أصحابها ولا الخزينة والاقتصاد ككل حيث يقدرها بعض الأخصائيين بنحو60 مليار دولار وهي بمثابة هدر للفرص البديلة للاستفادة منها، حيث يعزى ارتفاع الأموال خارج الأطر الرسمية إلى عزوف المتعاملين من أفرد ومؤسسات التعامل مع البنوك إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي من جهة ومن جهة أخرى تجنب المعاملات الربوية المحرمة شرعا، وهو ما هذا ما يفتح المجال للبنوك التقليدية لاستقطاب هذه الأموال عن طريق النوافذ الإسلامية عبر منتجات إسلامية وفق لضوابطها الشرعية.

2-التنويع الاقتصادي:

---

[1] فرج الله أحلام ، حمادي موراد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية، مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد7 ،العدد01 ،2021 ، ص264

[2] https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Media/Press/Pages/Bank-ABC-Algeria-launches-its-new-activity-alburaq-the-window-of-Islamic-finance.aspx

تم الإطلاع عليه بتاريخ :2021/08/30 ،على الساعة (6.15)

[3] فرج الله أحلام ، حمادي موراد، نفس المرجع السابق، ص265

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الهشة المعتمدة على الريوع من تصدير مواد أولية مثل النفط المتذبذب أسعاره في الأسواق الدولية ،مما يحتم على الجزائر البحث عن خيارات بديلة لتمويل المشاريع والمضي قدما في التنمية المنشودة وهذا تتيحه النوافذ الإسلامية المفتوحة لدى البنوك التجارية عبر منتجات الصيرفة الإسلامية.

3-تنمية وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

عن طريق تمويل المشروعات عبر صيغ التمويل الإسلامي ، وهو الأنسب لتلك المشروعات،والذي يعد من بين أساليب التي توجه إلى خلق النشاطات الحقيقية وبذلك زيادة الإنتاج وخلق قيمة مضافة للاقتصاد ككل .

4-المساهمة في تحقيق التنمية:

يتم عبر هذه النوافذ الإسلامية تجميع وتعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات التنمية المتعددة عبر صيغ مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، إذ تعتمد صيغ التمويل على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والعميل بعيدا على المعاملات الربوية الجائرة .

5-الاستجابة لرغبات وميول الشعب الجزائري:

ترى شريحة كبيرة من الشعب الجزائري أن المعاملات المصرفية التي تتيحها البنوك التجارية غير ملائمة لمعتقداته بسبب مبادئها الربوية، التي توجب تجنبها ،وبذلك يجد في النوافذ الإسلامية لدى هذه الأخيرة ضالته المتمثلة في معاملا ت مصرفية إسلامية .

ثالثا:أهم ما حملته الإصلاحات المصرفية لسنتي 2018 و2020

سعت السلطات العمومية إلى وضع إصلاحات بغية وضع نظام مصرفي مرن يستجيب للتطلعات الإقتصادية والتنموية للبلد مستهدفة بذلك الكتلة النقدية القابعة خارج الإطار الرسمي للجهاز المصرفي عبر النوافذ الإسلامية المفتوحة لدى البنوك التجارية بغية الاستفادة من مختلف صيغ تمويلها والتي تمثلت في:

1- النظام رقم:18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالصيرفة التشاركية تحدد وتنظم العمليات المتعلقة بهذه الأخيرة من خلال :

- تمكين البنوك العمومية والخاصة والمؤسسات المالية من عرض خدمات موافقة للشريعة الإسلامية
- تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي يترتب عليها تسديد الفوائد،
- اشتراط الحصول على ترخيص المسبق من بنك الجزائر لفتح نافذة إسلامية لتقديم الصيرفة التشاركية من ضمنه شهادة المطابقة الشرعية ممنوحة من طرف هيئة وطنية مؤهلة قانونا لذلك ،
- يقصد بشباك المالية التشاركية دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات أو منتجات تشاركية ،
- حدد النظام العمليات الصيرفة التشاركية التي يمكن للبنوك تقديمها في سبعة(07) منتجات وهي "المرابحة ،المشاركة ،المضاربة ،الإجارة ، الاستصناع ،السلم ،الودائع في حسابات الاستثمار"؛

-شدد النظام على استقلالية النوافذ أو الفروع على المصرف الأم في الجانب المالي والبشري.

2- النظام رقم:20-02 المؤرخ في 15 مارس2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الذي يعد أهم قانون يعنى بهذه الأخيرة في تاريخ الجزائر الذي جاء ليقدم التوضيحات اللازمة لتسويق منتجات مصرفية موافقة لشريعة الإسلامية لا سيما ما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية من خلال اثنان وعشرون مادة (22) حيث تضمن:

- تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها؛
- اشتراط الحصول على ترخيص المسبق من بنك الجزائر لتسويق المنتجات المصرفية الإسلامية متضمن لشهادة المطابقة الشرعية ممنوحة من طرف هيئة وطنية مؤهلة قانونا لذلك؛
- تحديد العمليات الصيرفة الإسلامية المسموح بها مع تعريفها وهي ثمانية (08) "المرابحة ،المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار"؛
- إلزام النظام للبنوك على أن تكون النوافذ الإسلامية مستقلة على المصرف الأم في الجانب المالي الإداري ، المحاسبي ،التنفيذي البشري "؛
-إلزام البنوك بإعلام المتعاملين والزبائن الخاصة بها بجداول التسعيرات التي سوف تطبق عليهم .

3- تقييم لنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس2020 :

بما أن هذا الأخير قد ألغى أحكام النظام 18-02 السابق الذكر سوف يتم تقيم هذا النظام:

أ- ايجابيات نظام رقم20-02 :

- كونه يشكل إضافة تشريعية جيدة للساحة المصرفية بإقراره مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية ،مما يساعد على تعبئة الإدخارات من جهة وتنويع التمويلات من جهة أخرى،حيث كانت خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تتمثل في تمويل شرا عقارات (أراض وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات) حيث عن طريق هذا النظام سوف تزيد خدمات الصيرفة الإسلامية؛
- إن فتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية، من شأنه المساهمة في تطوير الصيرفة الإسلامية وهذه خطوة ستكون كمرحلة انطلاق للتحول التدريجي والشامل نحو العمل المصرفي الإسلامي، إذ أنه من الصعوبة بمكان أن تتحول المصارف التقليدية مباشرة إلى مصارف إسلامية فهناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تكتنف عملية التحول المباشر، أما إذا أصبح التحول بشكل تدريجي وبطريقة فتح النوافذ الإسلامية أولا ثم صيرورة هذه النوافذ فروعا للمصارف التقليدية ومن ثم الانتقال إلى مصارف إسلامية بشكل كامل فستكون العملية أسهل بكثير؛ [1]

[1] لعلا رمضاني، والبرود أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 156

- إن تأسيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالإضافة إلى وجود هيئة شرعية في كل بنك إسلامي يضفيان مزيدا من الثقة والطمئنينة للمدخرين حول مشروعية المنتجات المالية الإسلامية،مما يساهم في تعبئة الإدخارات المحلية؛
- ألح هذا النظام على ضرورة استقلالية النوافذ الإسلامية إداريا و محاسبيا وماليا عن الهياكل الأخرى للمصرف التقليدي،باعتبار أن الاستقلالية لهده الأخيرة أمرا ضروريا شرعا للتحوط من شبهة اختلاط أموال الصيرفة الإسلامية بأخرى ربوية، وهذا يعتبرا في حد ذاته معيارا لمصداقية العمل.

ب-سلبيات نظام رقم20-02 :

- قدم هذا النظام في مادته الثانية مفهوم ناقص للعملية البنكية التي تدخل ضمن الصيرفة الإسلامية حيث وصفها بكل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد ،وهو مخالف للعمل المصرفي الإسلامي حيث لا يميزه تحريم الربا أخدا وعطاء، بل يتعداه إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- أشار هذا النظام لخضوع المنتجات الصيرفة الإسلامية لكل الأحكام القانونية والتنظيمية بالبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك الالتزام بتعليمات النقد والقرض،وهذا الخضوع المطلق قد يسبب تعارضا بين أحكام الشريعة في المال والأحكام القانونية المصرفية.

4- الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ الإسلامية لدى البنوك التجاري الجزائرية:

يمكن أن يترتب على فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية العديد من الأثار الاقتصادية الإجابة منها والسلبية ،يمكن إيجاز أهم مها كالتالي:[1]

أ)- الآثار الإيجابية:

هناك العديد من الآثار الإيجابية جراء تطبيق النوافذ الإسلامية على الاقتصاد الوطني والجهاز المصرفي منها مايلي :

- يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة ،ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الدولية التي سعت من جانبها على تطوير منتجات إسلامية جديدة؛
- لقد أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، ومنها المجتمع الجزائري؛

[1] صالح غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وأفاق قها المستقبلية ،الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ،جامعة سطيف ،الجزائر ،أفريل ،2010، ص13

- إن إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة العالمية؛
- ساهمت النوافذ الإسلامية في زيادة موجودات البنوك الإسلامية وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارة سيولتها المصرفية؛
- تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي للبنوك التقليدية الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة ،لها مجوداتها و ودائعها وموظفوها؛
- كما قد يشجع هذا النجاح البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر على طلب فتح نوافذ إسلامية؛
- يؤدي فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري ،وخلق جو يسوده المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية؛
- إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية الجزائرية، ذلك أن الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيسي للبنك التقليدي ومن ثم إلى الخزينة العامة للدولة؛
- تعاون النوافذ مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل كإنشاء شركات كبيرة.

ب)- الآثار السلبية:

يمكن إيجاز الآثار السلبية جراء تطبيق النوافذ الإسلامية على الاقتصاد الوطني والجهاز المصرفي في :

- إن موافقة بنك الجزائر على فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية يثير تساؤلا هام هو كيف يمكن فهم تحفظ بنك الجزائر على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية بمزاولة العمل المصرفي؛
- قد يؤدي تقدم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية و انتفاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها؛
- يؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر إلى عدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا؛
- عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية ،خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في التوجه مستقبلا ، الامر الذي يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه.

5- مستقبل النوافذ الإسلامية في الجزائر:

ترجع أسباب تعطّل إطلاق نوافذ إسلامية لمصارف الجزائر، إلى عوائق تتوزع ما بين هو تنظيمي وقانوني، بالإضافة إلى طبيعة القطاع المصرفي والمشاكل التي يعاني منها، لكن يرى الخبراء أن أكبر عائق أمام انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، هو غياب الإطار القانوني المنظم لها، فقانون «القرض والنقد» لم يعترف صراحة بوجود الصيرفة الإسلامية، فحتى الآن تسمى «الصيرفة التشاركية»، لذلك لا توجد هيئة دينية رسمية سواء داخل بنك الجزائر المركزي أو خارجه، وهذا الأمر يجعل من الخطوة إجمالًا خطوة شكلية فقط ، ووجود هيئة شرعية موحدة، لكي تكون مرجع أساسي في الفتوى، هو سمة أساسية معلومة من هوية المصارف الإسلامية وتميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، وعدم وجود مثل هذه الهيئة يجعل هذا النوع من المعاملات لا يحظى بالثقة بين الجمهور، وحسب ما يقول عبد الرحمن عية، أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر، ة فإن إنجاح هذا النوع من المنتجات المصرفية، يجب أن يرافقه تهيئة جملة من الظروف وحينها سينجح على الأقل في استقطاب نصف الكتلة الموازية المستهدفه، وأول خطوة هي تسميتها صراحة بالصيرفة الإسلامية

من جهة أخرى، يقول أحمد هوامي، مستشار أحد البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر، إن جذور الخلل تعود إلى عام 1962، عندما تم إنشاء البنك المركزي الجزائري، وإقرار قانون القرض والنقد (قانون ينظم عمل المصارف)، تحت الإدارة الفرنسية وأشار هوامي، إلى أن القوانين الجزائرية المعمول بها في هذا الشأن مستنسخة من النظام المصرفي الفرنسي، الذي تغير في عهد وزيرة المالية والشؤون الاقتصادية الفرنسية السابقة كريستين لاجارد؛ إذ سمح بإنشاء بنوك إسلامية، لكنه لم يتغير في الجزائر[1].

وفي هذا السياق ،قال أستاذ العلوم الإسلامية جمال الحضري "إن الإشكال كان في الأسباب،لأن الحكومة لجأت إلى الصيرفة الإسلامية لجلب الأموال النائمة خارج البنوك وليس عن عقيدة وإيمان وبالتالي نحن نجعل من الشريعة الإسلامية ترقيعا لأخطاء وقعت جراء سوء إدارة البلاد، وهذا يكفي لجعل من الصيرفة الإسلامية حلا مؤقتا قد يزول بزوال أسبابه، أي انتهاء الأزمة المالية وارتفاع أسعار النفط وتابع حضري في حديثه إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحتاج إلى شيئين مهمين حتى تكون لها انطلاقة صحيحة ،وهما : الإطار القانوني المنظم لها وقد تم طرحه ولا نعرف بعد تأثيره على الساحة البنكية ، وثانية هيئة شرعية موحدة تكون المرجع في ظل وجود تنوع أو اختلاف

[1] ساسة بوست أحمد محسن ،"على الورق فقط، لماذا لم تنشط الصيرفة الإسلامية في الجزائر لحد الآن" أطلع عليه بتاريخ 2021/07/27 ،على الساعة 18.23 www.sasapost.com/islamic-banks-in-algeria

في الفتوى من مذهب إلى أخر ومن دولة إلى أخرى ،فما هو مباح في الخليج والمشرق قد يكون محرما في المغرب العربي والعكس صحيح. [1]

مما سبق وبغية إنجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية على وجه الخصوص والصيرفة الإسلامية بصفة عامة يجب:

- تجسيد الإصلاحات المصرفية تطبيقا على أرض الواقع ؛
- إفراد العمليات المصرفية الإسلامية بقواعد خاصة بعيدا عن تلك القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية؛
- توفير إرادة سياسية حقيقية للدفع بازدهار العمليات المصرفية الإسلامية.

[1] جريدة العربي الجديد، حمزة كحال ،"صعوبات تعطل إطلاق النوافذ الإسلامية لمصارف الجزائر" أطلع عليه بتاريخ 2021/08/03 ،على الساعة 15.35 www. Alaraby.co.uk.com

خلاصة الفصل الثاني:

تم تناول في هذا الفصل الجهاز المصرفي الجزائري في المبحث الأول حيث تم التطرق من خلاله إلى تعاريف هذا الأخير، النشأة والتطور فالأهداف والهياكل دون نسيان الأهمية لنعرج بعد ذلك على أهم الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري في ظل القانون(90-10) المتعلق بالنقد والقرض والذي واكب التحول إلى اقتصاد السوق و ما تلاه من تعديلات بغية الوصول إلى مرونة أكثر للجهاز المصرفي بغية التكيف مع الوضع المستجد لتحقيق الأهداف منشودة .

في المبحث الثاني تم تناول واقع ومستقبل النوافذ الإسلامية بعد انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية،إذ بعد ثلاث عقود من الزمن تجد الجزائر نفسها مجبرة على وضع إصلاحات أكثر موضوعية بهدف الاستفادة من صيغ التمويل و الاستثمار التي تتيحها الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية المفتوحة على مستوى البنوك التجارية والتي تراهن عليها الدولة من أجل وضع حلول لمعالجة المشاكل الاقتصادية والتنموية .

الخاتمـــــــــــة

خاتمة

استطاعت الصيرفة الإسلامية أن تفرض نفسها في الساحة العالمية، في ظل بيئة مصرفية تقليدية قائمة أساسا على سعر الفائدة، حيث أثبتت كثير من الدراسات قدرة البنوك الإسلامية على التطور والنمو في كثير من النواحي، نتيجة لوجود عدة عوامل تميز العمل المصرفي الإسلامي عن نظيره التقليدي من جهة، واعتماد تشكيلة من الخدمات والمنتجات التمويلية والاستثمارية المقدمة لزبائنها تستجيب لرغباتهم من جهة أخرى .

إن حاجة الجزائر إلى الصيرفة الإسلامية تتطلب توفير المناخ الملائم لعملها بهدف تطويرها ،ولعله آن الأوان لذلك لما حققته هذه الأخيرة من نمو ونجاح حتى في كبرى العواصم الغربية، حيث أصبحت الصيرفة الإسلامية بالنسبة للجزائر حتمية لابد منها ،خاصة مع تزايد الاهتمام بها في شتى أصقاع العالم لما أثبته من كفاءة واستقرار منقطع النظير في مواجهة الأزمات المختلفة بغية تمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمتها في تمويل مختلف القطاعات وتنويع اقتصادها،كون الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعز هذا الأخير وتحقيق التنمية المنشودة.

عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على دعم الصيرفة الإسلامية ،عن طريق سن وإصدار مجموعة من القوانين والتنظيمات التشريعية، الشيء الذي يعكس بحق وجود إرادة سياسية صادقة للدولة الجزائر في التوجه نحو الصيرفة الإسلامية والاستفادة من خدماتها .عن طريق السماح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية التي تعد فكرة سديدة لنشر الثقافة الصيرفة الإسلامية وعامل جذب الافراد من خلال إقبالهم نحو هذه النوافذ لاستثمار مدخراتهم وتعظيم عوائدهم المالية ،إذ رغم العراقيل والتحديات التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية فإن التفاؤل في نجاح تبني الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية يبقى قائما والدليل على ذلك تزايد الطلب على صيغ التمويل الإسلامي مقارنة بالصيغ الكلاسيكية.

نتائج الدراسة

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع نجاح البنوك التقليدية الجزائرية في تبني الصيرفة عبر فتح نوافذ إسلامية، تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، على ضوء الإصلاحات الأخيرة والتي تعكس بحق مدى مراهنة الدولة الجزائرية على إنجاح هذه التجربة، بغية الاستفادة من الخدمات التمويلية والاستثمارية التي توفرها الصيرفة الإسلامية، باستغلال شبكة ووكالات البنوك التجارية المنتشرة والمسيطرة عبر كامل تراب الوطن ،بهدف استقطاب الأموال السائلة القابعة خارج الإطار الرسمي بسبب عزوف الأفراد والمجتمع ككل عن التعامل مع البنوك الربوية من جهة وفقدان الثقة في الجهاز المصرفي من جهة أخرى .

على اثر ما سبق خلصنا إلى:

- ❖ يمكن للبنوك التجارية الجزائرية تبني الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية المفتوحة على مستوى هياكلها شريطة توفر مجموعة من الشروط والضوابط؛
- ❖ تعتبر فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة أولى لتحول إلى بنك إسلامي مصغر لتقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية؛
- ❖ تعد تجربة ممارسة البنوك التقليدية تقديم خدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية تجربة ناجحة لما تترتب عنها من نتائج ملموسة تتمثل في:زيادة الإقبال المتعاملين ،زيادة الأصول ،والتمويلات الممنوحة والاستثمارات المجسدة على أرض الواقع؛
- ❖ تعد ظاهرة فتح نوافذ إسلامية لدى البنوك التجارية نتيجة منطقية لصحوة المجتمعات نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية واستبدال المعاملات الربوية بأخرى إسلامية والتخلص من الحرام.

الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ ضرورة تبني الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية لدى البنوك التجارية الجزائرية لما تحققه من كفاءة واستقرار؛
- ✓ العمل على تعميم وتطوير تجربة النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التجارية مع اعتماد هيئات رقابية شرعية لمتابعة وتوجيه عملها؛
- ✓ وضع مراكز ومناهج خاصة لتكوين العاملين في البنوك والنوافذ الإسلامية في مجال الصيرفة والاقتصاد الإسلامي؛
- ✓ على السلطات المشرفة على القطاع المصرفي سن قوانين ولوائح خاصة تضبط عمل الصيرفة الإسلامية لخصوصيتها عن غيرها.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب:

1- أحمد سليمان الخصاونة، المصارف الإسلامية، علم الكتب الحديث، ط1، الأردن،2007

2-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر،2007

3-جلال وفاء البدرين محمدين، البنوك الإسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر،2008

4-حسين مصطفى غانم ، مفهوم المصرف الإسلامي، دار العزيز، مصر، 1985

5-حسين حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، ط1، القاهرة، 2006

6- خالد أمين عبد الله، حسن سعيد سعيفان ،العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، ط1، عمان،2008

7-خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الإقتصادية والتنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2009

8-خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود البنوك التجارية البنوك الاسلامية السياسة النقدية الاسواق المالية ،الأزمة الماليـــــة ،دارالجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية ،مصر،2013

9-سليمان ناصر، تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، نشر جمعية الثراء، ط1 ، غرداية، 2002

10-شهاب أحمد سعيد العزعزي ، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2012

11-صادق راشد الشمري،الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العملية للنشر عمان ،2014

12-طاهر فاظل البياتي، روحي سمارة، النقود و البنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، دار وائل للنشر، ط1، عمان،2013

13-عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2013

14-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك والمستجدات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة،2007

15-عبد الإله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دارحنين ومكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن،2006

16-فادي محمد الرفاعي، البنوك الإسلامية ، منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، بيروت،2007

17-محسن أحمد الخضيري البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 1999

18-محمود إبراهيم ابو شادي، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية القاهرة، مصر،2000

19-محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار للطباعة و للنشر، عمان ،2001

20-محي الدين يعقوب أبو الهول، تقيم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دار النفائس، الأردن، 2012

21-محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006

22-هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2008

ب/ المذكرات، الرسائل والأطروحات:

1-الهام طرادي، مروة مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر اكاديمي شعبة علوم تجارية، تخصص :تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016

2-بحري إيمان، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، بنك البركة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية ونقود، جامعة أم البواقي، 2013

3-بورومة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير تخصص ادارة مالية، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، 2008-2009

4-رتيبة بركيبة ، تقيم أداء البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014

5-ساعي محمد البشير، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،2018

6-شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتورة، الجامعة فرحات عباس ، 2011-2010

7-صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسير، جامعة قسنطينة

8-طويل شهرزاد، أثرالجهاز المصرفي الجزائري على كفاءة الأسواق المالية، دراسة حالة بورصة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي، جامعة مستغانم،2017-2012

9-عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2006

10-عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، أطروحة دكتورة ،جامعة الجزائر، 2011-2012

11-عيشوش عبدو، تسويق الخدمات البنكية من البنوك الإسلامية رسالة ماجستير، تخصص تسويق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009

12-عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة مذكرة ماجستير، ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009

13- لعرباوي أمين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر ،علوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان،2015-2016

14-لونيسي هدى، إشكالية تسير السيولة في البنوك الجزائرية للفترة 1990-2009، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، علوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ،جامعة الجزائر،2011-2012

15-هاجر زرارقي، إدارة المخاطر، دراسة حالة بنك البركة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012

ج/ الملتقيات:

1-بلعزوز علي، عبود هودة، الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مداخلة في الملتقى الثاني الأزمة الراهنة والبدائل المالية والبنكية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 06/05 ماي،2006

2-سليمان ناصر، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، الملتقى الدولي للصيرفة الإسلامية مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المالي الجزائري ومدى مساهمتها في الإنعاش الإقتصاد الجزائري 2019 ، ص05

3-حسين سالم العامري، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في وجود التجارب العالمية والعالمية، مجموعة دلة البركة، دمشق 2-3 تموز، 2005

4-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية جدة السعودية، 2004

5-قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر،2011

6-لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك االتقليدية التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع و أفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010

7-منور إقبال، التحديات التي تواجه العمل المصرفي، ورقة عرضية رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ، الطبعة الأولى 1998 م

8-مليكه زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات، جامعة سكيكدة، 2013

9-مصطفى عوادي، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر 2017

د/ المجلات والدوريات العلمية:

1-أحمد عبد العزيز النجار، البنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 34 ، فيفري 1984

2-أحمد خلف حسن الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية ، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19،العدد2

3-العرابي مصطفى، طروبيا نذير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح، مجلة البشائر الاقتصاديــة ، المجلد6 ، العدد02 ،ديسمبر 2020 ، ص255

4-الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسير الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة اقتصاديات إفريقيا، الشلف، العدد 04، 2004

5-جعفر هني محمد، نوافــذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليديــة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المركز الجامعي غيليزان، العدد12،2017

6-زيتوني كمال، مطبوعة النظام المصرفي الجزائري، لطلبة سنة الثالثة ليسانس LMD تخصص اقتصاد نقدي، جامعة المسيلة،2016-2017

7-سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد07 ،2009-2010

8-سهى مفيد أبو حفيظة، د أحمد سفيان تشي عبد الله، انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين (الفرص والتحديات) ، مجلة بيت المشورة العدد(11) قطر

9-عبد الرحمان راوان، واقع الفـــروع والنوافـــذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر ،العدد 09 ،أفريل 2021

10-فاروق العاتي، دراسة في أسباب تحول المصارف التقليدية نحو النموذج الإسلامي، مجلة اسر الدولية للمالية الإسلامية المجلد 3،العدد2،الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ،ماليزيا،2012

11-فرج الله أحلام ، حمادي موراد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفـــق الإصلاحات المصرفية، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد7 ، العدد01 ،2021

12-لعلا رمضاني، والبـــرود أم الخير، تحديات فتح نوافـــذ إسلامية فـــي البنوك التقليدية حالة الجزائر، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد01 ،العدد2، 2017

13-نغم حسن نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوافع والتحديات مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة بغداد ،العراق ،مجلد12، عدد2، 2010

14-منير خطوي، مبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلـــة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد13، العدد02، 2020 ،ص928

ه/ القوانين، المراسيم والقرارات:

الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ :1990/04/18،العدد 16 قانون النقد والقرض(90-10) المؤرخ في 1991/04/19

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Projet d'étude sur le système bancaire et financier algerien. CNES. P.:01

Farooq Salman Alani, Hisham Yaacob, Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East Department of Accounting & Finance, Faculty of Business, Economics & Policy Studies, University of Brunei Darussalam, Brunei Darussalam,2012 , p89

د/ المواقع الإلكترونية:

www.bank-of-algeria.dz/html/who.htm consulter: 28/06/2021 -09:16

www.sasapost.com/islamic-banks-in-algeria consulter 27/07/2021 -18:23

www. Alaraby.co.uk.com. consulter. 03/08/2021-15:35